م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/543

قضايا الاقتصاد السوري - الليرة الجديدة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 543,

Syrian Economic Issues - Currency Exchange

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 14 أيلول، 14 September 2025

موقع المستشار الاقتصادي الإلكتروني للبحوث والدراسات

The website of the Economic Adviser for Research and Studies

Strona Doradcy Ekonomicznego ds. Badań i Studiów

لا يعبر مضمون هذا التقرير عن وجهة نظر موقع المستشار الاقتصادي، ولا يتحمل الموقع أية مسؤولية قانونية عن أي قرار يتم اتخاذه بالاستناد للمعلومات المنشورة فيه، ولا يشكل عرضاً أو تشجيعاً لشراء أو بيع أية أصول مالية، بالرغم من ثقة الموقع بإدارته.

"The content of this report does not reflect the views of the Economic Advisor website, and the website does not bear any legal responsibility for any decisions made based on the information published in it. It does not constitute an offer or encouragement to buy or sell any financial assets, despite the website's confidence in its management."

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/543
قضايا الاقتصاد السوري – تغيير العملة
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
الأحد 14 أيلول، 14 September 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 543,
Syrian Economic Issues - Currency Exchange
Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http:

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/543

قضايا الاقتصاد السوري - الليرة الجديدة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

M E A K Weekly Economic Report No. 543,

Syrian Economic Issues - Currency Exchange

prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

الأحد 14 أيلول، 14 September 2025

Contents

ملخص محتويات التقرير

1 - تغيير العملة في سوريا.. الحصرية يعلن عن طباعة ست فئات جديدة من الأوراق النقدية 8

أكد حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية في لقاء خاص على شاشة الإخبارية، الإثنين 25 آب، أن تغيير العملة في سوريا يشكّل محطة مفصلية في تاريخ البلاد، ويمثل "التحرر المالي بعد التحرر السياسي وسقوط النظام البائد."

2 - حاكم مصرف سوريا المركزي للجزيرة ضمان الودائع ستعيد الثقة بالبنوك 10

دمشق –عانى القطاع المصرفي في سوريا خلال عهد نظام بشار الأسد من الفساد المستشري والكثير من العوائق المالية في ظل قيود مشددة على السحب والتحويل وعقوبات دولية خانقة، مما أدى إلى انهيار ثقة المودعين فيه وهروب الكثير منهم بأموالهم خارج البلاد.

3 - كيف تستبدل دولة عملتها ولماذا؟ 15

برزت في الآونة الأخيرة مسألة استبدال العملات المحلية في عدد من دول العالم التي تعاني صراعات وتضخما مرتفعا وتدنيًا كبيرا في قيمة عملتها، وهناك مطالبات بفعل الأمر ذاته في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد ولإزالة ما تحويه من رموز للنظام السابق لا سيما صور بشار الأسد ووالده حافظ الأسد.

4 - العيطة ينتقد حذف أصفار الليرة السورية: علاج تقني وسطحي 21

"لفهم تداعيات إجراء طبع عملة جديدة مع إلغاء صفرين، ما يهم هو الإجابة على ماهية المشكلة التي يهدف إلغاء الأصفار إلى حلها"، بهذه العبارات بدأ الخبير الاقتصادي الدكتور سمير العيطة، منتقداً قرار مصرف سوريا المركزي طباعة عملة جديدة وحذف صفرين.

5 - إصلاح نقدي وليس معجزة: قراءة في جدوى حذف الأصفار 25

الخبير الاقتصادي سلمان ريا برؤية من خارج الصندوق، ورأي "الخبير السوري" أن ثمة لحظة اقتصادية حرجة يترقبها المواطن السوري، على إيقاع تواتر الأخبار عن نية الحكومة إصدار عملة جديدة وإزالة الأصفار من الأوراق النقدية. على السطح

6 - كي لا تتحول العملة السورية الجديدة إلى مجرد إجراء احتفالي.. خبير اقتصادي يربط نجاحها باشتراطات لابد منها 30

دفع الخبير الاقتصادي سلمان ريا برؤية من خارج الصندوق بمناسبة الإعلان عن التحضيرات لإطلاق العملة السورية الجديدة.

ورأي في تصريح خاص لموقعنا "الخبير السوري" أن ثمة لحظة اقتصادية حرجة يترقبها المواطن السوري، على إيقاع تواتر الأخبار عن نية الحكومة إصدار عملة جديدة وإزالة الأصفار من الأوراق النقدية. على السطح

7 - الموضوع ليس بالأصفار وإنما بالجوهر 33

لا داعي لحذف اصفار من العملة، او تأجيل هذا الموضوع لبعد المرحلة الانتقالية. ما نحتاجه حاليا سحب كل الاوراق النقدية التي عليها صور الضباع القديمة، واستبدالها وبما يعادل قيمة المسحوب منها بفئتين نقديتين جديدتين هما 10000 ليرة و20000 ليرة، وبفئتي ال 1000 ليرة و500 ليرة المتداولة حاليا والتي ليس عليهما صور العهد البائد، على ان يتم ذلك خلال فترة قصيرة.

8 - أول تصريح رسمي حول العملة السورية الجديدة 34

حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية لـ سانا: خطة إصدار العملة النقدية الجديدة تأتي في إطار تطوير البنية النقدية وتسهيل التعاملات اليومية، وهي جزء من عملية الإصلاح النقدي والمالي.

9 - ما شركة "جوزناك" التي ستطبع العملة السورية الجديدة 35
10 - مصرف سوريا المركزي يخطط لطباعة 6 فئات من العملة الجديدة 37
11 - "الليرة الجديدة".. مصرف سوريا المركزي يكشف ملامح العملة الوطنية وحسم قرار حذف صفرين منها 39
12 - ما الصورة التي ستظهر على الليرة بدل صورة الأسد؟.. حاكم مصرف سوريا المركزي يكشف التفاصيل 40
13 - سوريا تحضيرات لإصدار عملة جديدة بتقنيات مضادة للتزوير 42
14 - سوريا تعتزم التخلص من عملة الأسد وحذف صفرين 44

تستعد سوريا لإصدار أوراق نقدية جديدة في 8 من كانون الأول المقبل، بعد حذف صفرين من العملة الوطنية في خطوة تهدف إلى تعزيز الثقة بالليرة السورية.

ونقلت وكالة " رويترز "عن سبعة مصادر مطلعة ووثائق، الجمعة 22 من آب، أن "المركزي" أبلغ البنوك الخاصة بنيّته إصدار عملة جديدة.

أكد حاكم المصرف المركزي في سوريا عبد القادر الحصرية، الاثنين، أن بلاده تعتزم استبدال الكتلة النقدية المتداولة بأخرى جديدة مع حذف صفرين منها، موضحًا أنه سيصار إلى طباعة ست فئات جديدة لدى مصادر متنوعة.

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) أكد حاكم مصرف سوريا المركزي عبدالقادر الحصرية، الثلاثاء، أن قرار تغيير العملة الوطنية وحذف صفرين منها، تم حسمه بشكل نهائي، وأنه يشكل محطة مفصلية في تاريخ البلاد.

قال حصرية في مقابلة مع " CNBC" عربية: "الأشهر الستة الماضية شهدت تحسنا في سعر صرف الليرة السورية بنحو 35%، رغم ما واجهه السوريون من معاناة جراء تقلبات سعر الصرف المستمرة."

الكميات المطبوعة من العملة الجديدة ستكون مدروسة بدقة بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني -الأوراق النقدية الجديدة ستُطبع لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر دولية موثوقة -المصرف سيطلق حملة توعية وطنية في الوقت المناسب يتم من خلالها توضيح كل التفاصيل

تعتزم سوريا إصدار أوراق نقدية جديدة وحذف صفرين من عملتها، في محاولة لاستعادة الثقة في الليرة التي انخفضت قيمتها بشدة، والتخلص من صورة الرئيس المخلوع بشار الأسد ووالده حافظ الأسد، وذلك حسب مصادر ووثائق اطلعت عليها وكالة رويترز للأنباء.

15 - شكل العملة السورية الجديدة"، إلا أن الادعاء كاذب. 47

كذب: تداولت حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا صور تظهر تصميمات لفئات نقدية مختلفة، يظهر عليها صور شهداء في الثورة السورية ومعالم سورية من مدن متعددة، زاعمة أنها "شكل العملة السورية الجديدة"، إلا أن الادعاء كاذب.

16 - السوريون ينتظرون عُملتهم الجديدة... حذف أصفار ولا مكان للأسد 50

ضمن حملة مصرف سوريا المركزي لتوضيح تفاصيل إصدار عملة سورية جديدة أوضح حاكم المصرف المركزي، عبد القادر حصرية، السبت، أن إصدار العملة الجديدة هو «إجراء فني وتنظيمي ضمن إطار السياسة النقدية لمصرف سوريا المركزي» ويهدف إلى تحسين إدارة التداول النقدي، وتسهيل عمليات الدفع والشراء.

17 - سوريا تخطط لطرح عملة جديدة وحذف أصفار لتعزيز الثقة بالليرة 53

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، مساء الاثنين، إزالة لوائح العقوبات المفروضة على سوريا من مدونة القوانين الفيدرالية، في خطوة تاريخية تعكس تحولاً كبيراً في العلاقة الاقتصادية والسياسية بين واشنطن ودمشق.

18 - حصري-مصادر: سوريا تعتزم إعادة تقييم عملتها وحذف صفرين سعيا لتحقيق الاستقرار 57

دمشق (رويترز) – كشفت سبعة مصادر ووثائق اطلعت عليها رويترز أن سوريا ستصدر أوراقا نقدية جديدة وتحذف صفرين من عملتها، في محاولة لاستعادة الثقة في الليرة التي انخفضت قيمتها بشدة.

19 - ما قصة تغيير العملة في سوريا عقب سقوط نظام الأسد .. وكيف تتم عملية استبدال العملات المحلية ؟ 60

برزت مسألة استبدال العملات المحلية في عدد من الدول التي تواجه صراعات سياسية وأزمات اقتصادية كبرى، خاصة تلك التي تعاني من تضخم مرتفع وانخفاض حاد في قيمة عملتها.

20 - تغيير العملة السورية يفتح الجدل حول شركة "غوزناك" الروسية 65

الخطوة، التي تناولتها وكالة "رويترز" وأكّدتها تصريحات لمسؤولين عبر قناة الحدث، تهدف إلى ضبط السيولة وكبح المضاربات، لكنها سرعان ما أثارت جدلًا واسعًا بسبب هوية الشركة الروسية التي ستتولى عملية الطباعة.

21 - إصلاح نقدي أم مجازفة إقتصادية؟ تغيير العملة السورية يفتح الجدل حول غوزناك 68

في هذا التقرير نسلّط الضوء على ما نُشر حول القرار، وعلى الجدل المرتبط بالشركة الروسية، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية المحتملة لهذه الخطوة.

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/542
قضايا الاقتصاد السوري - الليرة الجديدة
إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري
M E A K Weekly Economic Report No. 542,
Elections Issues of the 2025 Syrian People's Council
prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry
الأحد 07 أيلول، 07 September 2025

1 - تغيير العملة في سوريا.. الحصرية يعلن عن طباعة ست فئات جديدة من الأوراق النقدية

آب 25, 2025

أكد حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية في لقاء خاص على شاشة الإخبارية، الإثنين 25 آب، أن تغيير العملة في سوريا يشكّل محطة مفصلية في تاريخ البلاد، ويمثل "التحرر المالي بعد التحرر السياسي وسقوط النظام البائد."

وأوضح أن الليرة السورية باتت اليوم رمزاً للتحرر وتجسيداً للجمهورية الثانية، معتبراً أن المصرف المركزي نفسه يجسد رمز السيادة المالية والاقتصادية.

وأشار الحصرية إلى أن المصرف المركزي السوري هو ثالث أعرق مؤسسة نقدية عربية بعد السعودية والعراق، مضيفاً أن هذه المرحلة تحمل أبعاداً سيادية لا تقل أهمية عن التحولات السياسية التي شهدتها البلاد.

ولفت إلى أن المصرف يعمل للمرة الأولى "وفق رؤى عالمية" ويسعى للاندماج في النظام المالي الدولي، معتبراً ذلك نقلة نوعية في تاريخ العمل النقدي والمصرفي السوري.

مراحل الطباعة وحذف الأصفار

وتحدث الحصرية عن الجوانب الفنية للعملية، مبيناً أن طباعة العملة تمر بمراحل طويلة ومعقدة تتطلب قدراً كبيراً من التحضير الفني والإداري، وكشف أنه تم تشكيل لجنتين، استراتيجية وتشغيلية، لمتابعة ملف الطباعة وضمان نجاحه.

وأوضح أن قرار تغيير العملة في سوريا وحذف الأصفار قد حُسم بشكل نهائي، مؤكداً أن حذف صفرين من العملة لن يؤثر في قيمتها الحقيقية، مبيناً أن الهدف من هذه الخطوة هو تسهيل الحسابات اليومية والعمليات التجارية، مضيفاً: "حذف الأصفار بداية جديدة نريد أن يشارك بها الجميع."

الليرة الجديدة

أعلن الحصرية أن اسم العملة سيتحوّل إلى" الليرة الجديدة "للتمييز الحسابي، موضحاً أن العملية لا تتضمن ضخ كميات إضافية من النقد، بل تقتصر على استبدال الأوراق المتداولة بأخرى حديثة.

وكشف الحاكم أن المصرف المركزي سيطلق حملة توعوية شاملة لشرح آلية استبدال العملة وتوضيح خطواتها للمواطنين، مؤكداً أن كل مواطن سيتمكن من تسجيل مبالغ الاستبدال مسبقاً ليكون رصيده جاهزاً للسحب دون تأخير.

وأشار إلى أن المصرف أدرج مواصفات أمنية متطورة في الإصدار الجديد من الليرة لتعزيز الثقة بالعملة وحمايتها من أي عمليات تزوير، موضحاً أن ست فئات مختلفة من العملة الجديدة في سوريا قيد الطباعة حالياً.

وشدد الحصرية على أن المصرف يضمن استمرار توفر الكتلة النقدية في السوق دون انقطاع، مؤكداً أن عملية التبديل لا تعني إصدار أموال إضافية بل استبدال الكميات القائمة فقط.

الثقة بالقطاع المصرفي

اعتبر الحصرية أن نجاح عملية تغيير العملة في سوريا مرهون بتأمين الاستقرار الاقتصادي والمالي، مؤكداً: "أن المصرف المركزي يراهن على وعي الشعب وثقته بمؤسساته."

وأشار إلى أن المصرف يعمل بالتوازي على تطوير وسائل الدفع الإلكتروني لتسهيل التعاملات وتعزيز كفاءة النظام المالي. كما أوضح أن الهدف الثاني للمصرف يتمثل في "استقرار القطاع المالي وتعزيز ثقة المودعين والمستثمرين."

وبيّن الحصرية أن ترخيص مصارف جديدة من شأنه أن يسهم في جذب الاستثمارات وتنشيط الاقتصاد الوطني، مؤكداً أن الهدف الاستراتيجي للمصرف هو رفع جميع القيود عن السحوبات في موعد محدد.

وأضاف أن المؤسسة النقدية تراقب التزام المصارف بشكل مستمر وتنسّق معها لتحقيق حرية السحب الكاملة، منوهاً إلى أنّ قوة العملة تأتي من ثقة الشعب بها قبل أي غطاء ذهبي.

وختم الحصرية بالتأكيد على أن المصرف يتدخل بشكل فوري لمعالجة أي مشكلات تواجهها المؤسسات المالية، بما يضمن استقرار النقد، وضبط سعر الصرف، وخفض معدلات التضخم.

https://alikhbariah.com/%D8%AA%D8%BA%D9%8A%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-/%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86

2 - حاكم مصرف سوريا المركزي للجزيرة نت: هيئة ضمان الودائع ستعيد الثقة بالبنوك

عبد القادر الحصرية حاكم مصرف سوريا المركزي (حساب سانا-مواقع التواصل)

شام السبسبي |27/8/2025آخر تحديث) 10:53 :توقيت مكة(

دمشق –عانى القطاع المصرفي في سوريا خلال عهد نظام بشار الأسد من الفساد المستشري والكثير من العوائق المالية في ظل قيود مشددة على السحب والتحويل

وعقوبات دولية خانقة، مما أدى إلى انهيار ثقة المودعين فيه وهروب الكثير منهم بأموالهم خارج البلاد.

ولتجاوز إرث النظام السابق، بدأت في سوريا بوادر مرحلة جديدة تسعى لإعادة ترميم الثقة بين المواطنين وقطاعهم المصرفي، وتعزيز الاستقرار المالي في البلاد.

في هذا السياق، أعلن مصرف سوريا المركزي، يوم الجمعة الماضي، عن استحداث (هيئة ضمان الودائع) في خطوة قال المصرف إنها تهدف لحماية أموال المودعين، ودعم الثقة العامة بالنظام المصرفي، وتهيئة بيئة استثمارية ملائمة.

وقال حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية للجزيرة نت إن إنشاء هذه الهيئة في الوقت الحالي يأتي في ظل "الحاجة الملحة لتعزيز ثقة الجمهور بالنظام المصرفي السوري، وخصوصا في وقت تمر فيه البلاد بظروف اقتصادية صعبة."

وأضاف الحصرية: "تهدف هذه المؤسسة إلى حماية حقوق المودعين، وضمان استقرار القطاع المصرفي، مما يسهم في تعزيز الاستقرار المالي وتشجيع الادخار والاستثمار، وهذا أمر أساسي لدعم الإصلاح الاقتصادي والتنمية المستدامة."

هيئة ضمان الودائع تهدف إلى حماية أموال المودعين (غيتي إيميجز)

أداة للإصلاح

وصف حاكم مصرف سوريا المركزي هيئة ضمان الودائع بـ"الأداة المحورية" في عملية الإصلاح الاقتصادي، مشيرا إلى أنها توفر بيئة مالية مستقرة وجاذبة للمدخرات، مما ينعكس إيجابا على توفير السيولة اللازمة للنشاط الاقتصادي.

وأكد الحصرية أن إحدى دوافع إنشاء هذه الهيئة كانت "الرغبة في تعزيز الثقة بالمصارف دعما لعملية إعادة هيكلة القطاع المصرفي وتحسين كفاءته، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي الشامل."

وحول التحديات التي قد تواجه عمل الهيئة في المستقبل القريب، قال الحصرية إنها تتمثل في "ضعف البنية التحتية المصرفية، وضعف رأس المال لدى بعض المصارف، وعدم انتظام الأداء المالي لبعض المؤسسات، إلى جانب الظروف الاقتصادية العامة، وغياب الشفافية أحيانا ما قد يشكل عائقا أمام تطبيق معايير ضمان الودائع بكفاءة."

غير أن الحصرية أكد أن المؤسسة ستعمل عند تأسيسها "بشكل متكامل مع الجهات الرقابية لتعزيز قدراتها وتطوير آليات المراقبة والتقييم بما يضمن تنفيذ مهامها بفعالية."

وقال حاكم مصرف سوريا المركزي إن المسؤولين سيتخذون عدة إجراءات لضمان فعالية وكفاءة الهيئة المستحدثة، وهي:

بناء تشريعات واضحة تضمن استقلال وفعالية الهيئة.

آليات رقابة صارمة تشمل تقارير دورية شفافة تقدمها للجهات المختصة والرأي العام.

تخصيص موارد مالية مناسبة لدعم عمل المؤسسة.

اعتماد برامج تدريبية وبنية تقنية متطورة لضمان تنفيذ مهامها على أرض الواقع.

التعاون المستمر مع الجهات الرقابية والمالية لتعزيز الالتزام وتحقيق الأثر المطلوب.

النظام المصرفي السوري بحاجة لتعزيز ثقة الجمهور به للعودة لإيداع أموالهم بالبنوك (الأناضول)

حوافز واستثمارات

حول حجم التأثير المتوقع لإنشاء هيئة ضمان الودائع على ثقة المودعين بالنظام المصرفي، قال الخبير الاقتصادي أسعد العشي إن أبرز التأثيرات في هذا الإطار تتعلق بصغار المودعين، إذ إن سقف الحماية المحدد عادة ما يكون عند عتبة 100 ألف دولار أو يورو، وهو ما يشكل حافزا لهؤلاء لإيداع أموالهم في المصارف السورية.

وأشار العشي، في حديث لـ(الجزيرة نت) إلى أن الهيئة يمكن أن تشجع وتجذب رؤوس أموال المغتربين السوريين، إذ يمكن أن يشجعهم الضمان على نقل مدخراتهم من حسابات التوفير في بلدان الاغتراب إلى الداخل السوري، خاصة وأن المصارف المحلية تمنح فوائد أعلى مقارنة بما هو متاح في الخارج.

وستشجع الهيئة، وفقا للعشي، على تنشيط حركة الاستثمارات والحوالات المالية للمغتربين والمغتربات باتجاه الداخل، سواء لدعم أهاليهم، أو للاستفادة منها باستثمارات

صغيرة في سوريا، أو تحويلها إلى حسابات الادخار وحسابات التوفير التي قد يتم فتحها في المصارف السورية.

ويعتبر الخبير الاقتصادي أن الكتلة المالية الكبرى في الأنظمة المصرفية لا تقتصر بالضرورة على كبار المودعين، بل قد تشكل ودائع صغار المودعين الجزء الأكبر منها، وبالتالي فإن حمايتهم تعتبر أولوية لضمان استقرار رأس المال وتعزيز قدرة المواطنين المالية.

ومن شأن ذلك، كذلك، أن يشجع على الإيداع المصرفي ويحول المصارف السورية إلى أدوات استثمارية حقيقية "لا تقتصر وظيفتها على الجانب التجاري فقط، بل تمتد إلى استثمار الأموال في مشاريع تنموية، وفي مقدمتها مشاريع إعادة الإعمار" وفق الخبير.

وتوقع العشي أن يسهم هذا التوجه في دمج سوريا بشكل أوسع في النظام المالي العالمي، نظرا لكون الجزء الأكبر من الأموال سيدخل من الخارج إلى الداخل، مما يزيد الحاجة إلى تعزيز الروابط بين المصارف السورية والمصارف الدولية.

ورجّح الخبير أن يشجع ذلك المصارف الوسيطة في أوروبا أو الولايات المتحدة أو غيرها على لعب دور أكثر فعالية في التعامل مع المصارف السورية، مما يعزز بدوره الثقة بالنظام المصرفي السوري وبالضمانات التي يقدمها لصغار المودعين.

تأثير نفسي إيجابي

وحول قدرة هيئة ضمان الودائع على خلق شبكة أمان حقيقية في ظل الوضع الاقتصادي والمالي الحالي، قال المحلل الاقتصادي ملهم الجزماتي إن الهيئة الوليدة تواجه تحديا مزدوجا، فمن جهة ثمة حاجة ماسة لاستعادة ثقة المودعين الذين فقدوا جزءا كبيرا من مدخراتهم بسبب التضخم وتدهور العملة، ومن جهة أخرى تعاني الهيئة من محدودية الموارد المالية والتقنية اللازمة لتوفير حماية فعّالة.

وأوضح جزماتي، في تعليق لـ (الجزيرة نت)، أن إعلان مصرف سوريا المركزي عن تشكيل هيئة ضمان الودائع أتى في توقيت حرج يشهد فيه الاقتصاد السوري تحديات استثنائية بشكل عام، والجهاز المصرفي السوري بشكل خاص، فتراجع الثقة بالمصارف السورية، وانخفاض الودائع، وخروج المصارف الأجنبية من السوق السورية خلال

سنوات الحرب، كلها عوامل أدت، وفق الخبير، إلى انهيار شبه تام للمنظومة المصرفية السورية.

وعليه، يرى الخبير الاقتصادي أن فعالية الهيئة ستكون محدودة في السنوات الأولى ولا يمكن توقع معجزات فورية منها، لكن في المقابل يشير جزماتي إلى أن التأثير النفسي الإيجابي على المودعين قد يكون أهم من التأثير المالي المباشر في البدايات.

أما على المدى المتوسط، فيتوقع جزماتي أن تلعب الهيئة دورا مهما في استقرار النظام المصرفي، لكن بشرط تحسن الوضع الاقتصادي العام، مشيرا إلى أن ذلك يتطلب استثمارات كبيرة في بناء القدرات والأنظمة، وهو ما قد يكون صعبا في الظروف الحالية.

مصرف سوريا المركزي أعلن عن تشكيل هيئة ضمان الودائع في توقيت يشهد فيه الاقتصاد تحديات استثنائية (الأناضول)

منظومة متكاملة

وفيما يتعلق بالفرق بين الوضع الحالي للمودعين ومرحلة ما بعد تفعيل الهيئة، يوضح جزماتي أن المودع السوري يفتقد اليوم إلى ضمان قانوني واضح، ويعاني من تجميد الودائع وتحريرها ببطء، مما ولّد حالة قلق دفعته إلى "سلوكيات دفاعية" كالاحتفاظ بالأموال في المنازل أو اللجوء للعملات الأجنبية، وكانت نتيجة ذلك "نظام مصرفي ضعيف وودائع محدودة تعيق النمو الاقتصادي."

ومن المتوقع أن تشهد مرحلة ما بعد تفعيل هيئة ضمان الودائع حصول المودع لأول مرة على حماية قانونية صريحة ضمن سقف محدد، مع مساواة في مستوى الأمان بين المصارف العامة والخاصة، وآليات تعويض أسرع في حال التعثر، مما من شأنه أن يعيد تدريجيا الثقة بالمصارف، ويرفع حجم الودائع، ويفتح المجال أمام منافسة أفضل، خاصة لصالح المصارف الخاصة، وفق الخبير.

وعن حجم المساهمة المتوقعة لهيئة ضمان الودائع في عملية الإصلاح الاقتصادي الأوسع التي تجري، يؤكد جزماتي أن الهيئة تقف في "قلب المنظومة المتكاملة لإعادة بناء الاقتصاد"، مشيرا إلى أن قرار إنشائها جاء بالتزامن مع قرارات أخرى أعلن عنها

حاكم المصرف المركزي وهي إصدار العملة الجديدة، وإصلاح القطاع المصرفي، وترخيص مصارف جديدة، مما يشي بوجود إستراتيجية إصلاحية متكاملة.

لكن جزماتي يستبعد أن تحل الهيئة كل المشاكل الاقتصادية، إلا أنها ضرورية لنجاح الإصلاحات عبر تعزيز مصداقية الإصدار النقدي، وفرض الحوكمة والشفافية، وتحسين إدارة المخاطر بالمصارف، وتوفير حماية للودائع لجذب الاستثمارات.

المصدر :الجزيرة

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/8/27/bank-syria-deposit-insurance-authority?traffic_source=rss

3 - كيف تستبدل دولة عملتها ولماذا؟

ثمة دعوات إلى إصدار عملة جديدة بدلا من الليرة السورية الحالية (رويترز)

محمود يوسف، 12/12/2024

برزت في الآونة الأخيرة مسألة استبدال العملات المحلية في عدد من دول العالم التي تعاني صراعات وتضخما مرتفعا وتدنيًا كبيرا في قيمة عملتها، وهناك مطالبات بفعل الأمر ذاته في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد ولإزالة ما تحويه من رموز للنظام السابق لا سيما صور بشار الأسد ووالده حافظ الأسد.

وأكد مصرف سوريا المركزي عقب سقوط بشار الأسد أن العملة المعتمدة في التداول داخل البلاد هي الليرة السورية بجميع فئاتها، وأنه لم يتم سحب أي فئة من التداول.

ويمكن للبنوك المركزية الإبقاء على العملة مع تغيير أوراق النقد كما حدث مؤخرا في السودان إذ غير بنك السودان المركزي أوراق النقد من فئتي 500 جنيه وألف جنيه، ويمكن أن يغير العملة برمتها إلى أخرى جديدة بسعر صرف جديد وربما اسم جديد.

قبل تغيير العملة

ذكر صندوق النقد الدولي في دراسة سابقة بهذا الصدد أن إصدار عملة جديدة ليس بالأمر السهل؛ فالاستقلال النقدي يتطلب درجة من الاستقرار المالي تستند إلى سياسات مالية سليمة يتم تنفيذها مع تقديم عملة جديدة، وقد يؤدي الافتقار إلى السياسات الداعمة الكافية إلى خسارة العملة الجديدة مصداقيتها، التي قد يكون من الصعب والمكلف استعادتها.

التحضير

تشير دراسة الصندوق إلى أنه عندما تطرح دولة عملة جديدة:

يُمنح البنك المركزي حصرا سلطة إصدارها وتحديد ومراقبة كمية النقود المصدرة وسعر صرفها مقابل العملات الأجنبية، فضلًا عن اختيار نظام سعر الصرف) سواء المربوط بعملة أخرى أو المتروك لآليات السوق أو ما يعرف بالتعويم المدار.(

وفي نظام العملة المربوطة، تهدف السياسة النقدية إلى الحفاظ على قابلية العملة الجديدة للتحويل بسعر صرف ثابت، وفي ظل هذا النظام، تربط الدولة عملتها بعملة دولة أكبر أو أكثر تقدما للحفاظ على الاستقرار النقدي، وفي الحالة الحالية يبرز الدولار كعملة يتم ربط قيمة العملات الأخرى بها فهي عملة التجارة العالمية والاحتياطيات النقدية.

أما سعر الصرف (المعوّم) فيتم تحديده بناء على متغيرات العرض والطلب على العملة الجديدة، فكلما زاد الطلب على سلع وخدمات دولة ما وبالتالي زاد مدخولها من العملات الأجنبية، ارتفع سعرها مقابل العملات الأخرى، والعكس.

وثمة سياسة أخرى تنتهجها غالبية دول العالم وهي ما يعرف بـ(التعويم المدار) ويتم تطبيقها عن طريق تحديد شروط للتدخل في سوق الصرف المحلية سواء لتقوية أو إضعاف العملة المحلية، وقد تكون هذه الشروط نطاقًا تنزل عنه العملة أو تزيد عليه، وقد يكون فقط حماية للعملة من التقلبات الشديدة (الارتفاعات والانخفاضات الكبيرة في سعر الصرف) كما حدث في الين الياباني السنة الماضية على سبيل المثال.

فقدت الليرة السورية غالبية قيمتها أمام العملات الأجنبية (غيتي)

وتعتمد قدرة البنوك المركزية على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف على ما لديها من مدخولات واحتياطيات من العملات الأجنبية لا سيما من الدولار والذهب أو سلة من العملات بأوزان نسبية، فإذا أراد بنك مركزي رفع سعر العملة المحلية في وقت ما اشترى من السوق المزيد من أوراق النقد المحلية مقابل دفع الدولار أو العملة الأجنبية، والعكس إذا أراد خفض سعر صرف العملة.

وفي الحالة السورية، لم يبلغ البنك المركزي عن بيانات الاحتياطي منذ أكثر من عقد من الزمان ولا يُعرف مقدار الاحتياطيات التي تحت تصرفه، لكن آخر التقديرات من صندوق النقد الدولي وبنك الاحتياطي الاتحادي الأميركي في سانت لويس ذكرت أنها 18.5 مليار دولار في عام 2010، وذكر مجلس الذهب العالمي أن البنك لديه 25.8 طنًا من الذهب، وذلك في يونيو/حزيران 2011.

قوة العملة

تشير دراسة صندوق النقد الدولي إلى أن مصداقية وقوة العملة الجديدة، كما يعبر عنها سعر صرفها، يتم تعزيزها من خلال ما يلي:

توحيد سعر الصرف :ما يزيد من الثقة في العملة الجديدة ويزيل التشوهات التي تنشأ عن أسعار الصرف المزدوجة أو المتعددة (بين سعر صرف رسمي وآخر مواز وآخر عند تقييم سلع مختلفة).

قابلية تحويل العملة :ما يزيل الضوابط المفروضة على المعاملات الدولية، ويسهل اندماج الدولة في الاقتصاد الدولي.

سوق الصرف التنافسية والفعالة :وهي توجه النقد الأجنبي إلى أكثر استخداماته ربحية.

مجلس منظم لإدارة العملة :وبصفته مصرفًا للحكومة، يحتاج البنك المركزي إلى إجراء معاملات الصرف الأجنبي الحكومية بكفاءة (في البداية، غالبا ما يكون هذا النشاط جزءا مهما من السوق).

ويقوم البنك بتنظيم إدارة النقد الأجنبي، وإنشاء الرقابة والإشراف الحصيف على تجّار النقد الأجنبي في البنوك وأماكن أخرى، ووضع المبادئ والإجراءات للتدخل في الأسواق وإدارة الاحتياطيات الدولية.

القوانين الداعمة

تجعل التشريعات العملة الجديدة قانونية، وتمنح البنك المركزي سلطة إصدار النقود الجديدة، وتنظم معاملات الصرف الأجنبي، وتمنح البنك المركزي أو أي هيئة حكومية أخرى سلطة صياغة اللوائح الداعمة، وتحدد كيفية التعامل مع مختلف أنواع الأصول المالية والعقود أثناء وبعد طرح العملة الجديدة.

ووفق دراسة الصندوق، لابد من التوصل إلى قرارات بشأن التصرف في الأوراق النقدية التي يتم سحبها من التداول عند طرح الأوراق النقدية الجديدة، وبشأن ترتيبات الدفع والمقاصة والتسوية، وبشأن التصرف في أصول والتزامات البنك المركزي مع العملة السابقة، وبشأن معاملة المقيمين وغير المقيمين فيما يتصل بحقوق الاحتفاظ بالودائع بالعملات الجديدة والقديمة.

إصدار العملة

بعد اتخاذ هذه القرارات، لابد من تناول الاعتبارات العملية لإصدار العملة الجديدة والاستعدادات للتحول الفعلي، فما القيمة التي ينبغي أن توضع على العملة في البداية؟ وكم عدد الأوراق النقدية التي ينبغي إصدارها؟ وكيف ستُقَيَّم الأوراق النقدية وتُصمم؟

تقييم العملة :ستكون عملية التحويل أبسط إذا استُخدِم سعر تحويل بسيط، والحل الأسهل هو أن تكون العملة الجديدة مرتبطة بالعملة القديمة بقوة عشرة (أي بإزالة صفر أو أصفار في بعض الأحيان)، ومن المفيد أيضا أن تكون الوحدة الفرعية للعملة الجديدة (ربما جزء من 100 كالدولار والسنت أو الجنيه والقرش) مساوية تقريبًا لقيمة أصغر عملية شراء شائعة.

تحديد كمية الأوراق النقدية :في البداية، يجب طباعة ما يكفي من الأوراق النقدية الجديدة لاستبدال جميع الأوراق النقدية المتداولة في البلاد بسعر التحويل الرسمي والسماح بتحويل أي تدفقات غير قانونية محتملة من الأوراق النقدية

القديمة.

وبعد التحويل، قد يكون ثمة حاجة إلى المزيد من الأوراق النقدية لتلبية أي ارتفاع في الطلب والحفاظ على مخزونات كافية، ويتم تقدير الطلب على الأوراق النقدية وكمية كل فئة.

تصميم الأوراق النقدية :يتم تصميم الأوراق النقدية لتكون سهلة الاستخدام وجعل تزويرها صعبًا ومكلفًا، ويشمل مستخدمو الأوراق النقدية عامة الناس وأمناء الصناديق والبنك المركزي وحتى آلات البيع.

وتكون المصلحة الرئيسية للجمهور هي سهولة التعرف على فئة الورقة النقدية؛ فطباعة القيمة بأرقام كبيرة على الوجه الأمامي والخلفي للورقة النقدية واستخدام ألوان مختلفة للفئات النقدية تجعل من السهل التمييز بين الأوراق النقدية، كما أن التاريخ والرقم التسلسلي والتوقيعات المختارة والأشكال المقبولة مجتمعيا، أمور لازمة.

بدء الاستبدال

إطلاق العملة :يحتاج الناس إلى معرفة كيفية استبدال الأوراق النقدية القديمة والودائع والكوبونات بأوراق نقدية وودائع جديدة أثناء التحويل، وعادة يصدر إعلان يشرح كيفية تحويل المقيمين وغير المقيمين للأوراق النقدية والكوبونات وكيفية التعامل مع أي حيازات من الأوراق النقدية تتجاوز المبلغ الذي يمكن تحويله.

ويصف الإعلان كيفية تحويل الودائع والالتزامات بالعملة القديمة، فضلا عن الأصول المالية غير المصرفية والمطلوبات والعقود الأخرى، ويسرد اللوائح التي تحكم المعاملات بالعملة القديمة والعملات الأجنبية الأخرى أثناء وبعد فترة التحويل.

يمكن استخدام الفترة بين الإعلان وتقديم العملة الجديدة لشرح عملية التحويل للأشخاص والمؤسسات، وخلال هذه الفترة، يجوز للجمهور إيداع أي حيازات نقدية إضافية في حسابات لدى البنوك، مما يخفف الضغط على البنوك أثناء التحويل الفعلي.

الإنفاق خلال التحويل :تصبح العملة الجديدة قانونية اعتبارا من اليوم الأول لفترة التحويل، ومن شأن السماح باستخدام كل من العملة القديمة والجديدة أثناء

التحويل أن يقلل من الضغوط على السكان للتخلص من أوراقهم النقدية القديمة. ويُسمح للمحلات التجارية بالمساعدة في عملية التحويل من خلال استبدال الأوراق النقدية القديمة بأوراق نقدية جديدة.

الحد من تدفقات العملة القديمة :قد تشعر السلطات بالقلق إزاء تدفقات الأوراق النقدية القديمة من غير المقيمين الذين يشترون السلع خلال فترة التحويل، لتجنب التدفقات الكبيرة، لا تسمح الحكومات عادة إلا للمقيمين الذين تجاوزوا سنًا معينة بالتحويل، ولا يُسمح لغير المقيمين بشراء أوراق نقدية جديدة، باستثناء السياح، الذين يُسمح لهم عادة بتغيير مبلغ محدود.

القروض والودائع المصرفية :يتم تحويل القروض والودائع المصرفية المحلية (للمقيمين وغير المقيمين) المقومة بالعملة القديمة إلى عملة جديدة في اليوم الأول من فترة التحويل. ويتم تغطية المقيمين وغير المقيمين على حد سواء، وعادة ما يتم منح المودعين الراغبين في الاحتفاظ بودائعهم المقومة بالعملة القديمة الفرصة للقيام بذلك من خلال طلب سدادها بأوراق نقدية من العملة القديمة في غضون فترة قصيرة بسعر التحويل الرسمي. (يمكن للبنك المركزي أو الحكومة توفير العملة من الأوراق النقدية القديمة المكتسبة أثناء التحويل).

العقود المالية بالعملة القديمة :يجب تحويل جميع العقود المالية بين المقيمين والتي يتم التعبير عنها بالعملة القديمة إلى شروط عملة جديدة، يمكن أن تظل العقود بين المقيم وغير المقيم في البلد الذي يخضع للتحويل مقومة بالعملة القديمة.

لجأ السودان إلى تغيير عملته من فئة ألف و500 جنيه (الجزيرة)

لماذا تلجأ الدول إلى تغيير عملاتها المحلية؟

تشير تجارب الدول إلى العديد من الأسباب التي تدفع إلى إصدار عملة جديدة في بلد ما منها:

- الانفصال عن تحالف نقدي :وهنا الاتحاد السوفياتي يعد نموذجا؛ فعندما انهار احتاجت الدول المستقلة إلى إصدار عملات تخصها.

- إصدار عملة موحدة :كاليورو مثلا بعدما كانت كل دولة من دول التكتل لها عملتها الخاصة.
- مكافحة التضخم :مثلما حدث في العديد من البلدان التي هوت عملتها بصورة كبيرة أمام العملات الرئيسية في العالم.
- مواجهة عمليات تزوير العملة أو حرمان مناطق متمردة على حكومات الدول من قيمة ما لديها من نقد، كما في حال السودان مؤخرا.

المصدر :الجزيرة +مواقع إلكترونية

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/12/currency-substitution-syria-imf

4 - العيطة ينتقد حذف أصفار الليرة السورية: علاج تقني وسطحي

رئيس منتدى الاقتصاديين العرب سمير العيطة (تعديل عنب بلدي)

وسيم العدوي، 24/08/2025

"لفهم تداعيات إجراء طبع عملة جديدة مع إلغاء صفرين، ما يهم هو الإجابة على ماهية المشكلة التي يهدف إلغاء الأصفار إلى حلها"، بهذه العبارات بدأ الخبير الاقتصادي الدكتور سمير العيطة، منتقداً قرار مصرف سوريا المركزي طباعة عملة جديدة وحذف صفرين.

وتوجه العيطة بعدد من الأسئلة للمصرف، اليوم الأحد 24 من آب، بالقول: هل المشكلة، هي الرغبة في التخلّص من صورة الأسد على أوراق العملة؟ (فئة الألفي ليرة سورية) أم أن أكبر ورقة عملة ورقية حالياً هي خمسة آلاف ما يخلق مشاكل للمواطنين، على الصرافات الآلية، وفي دفع المبالغ؟ أم أنها مشكلة نقص السيولة

المزمن بالعملة السورية منذ سقوط "النظام البائد"؟ أو كبح التضخّم وانهيار سعر الصرف؟.

العيطة رئيس منتدى الاقتصاديين العرب ورئيس التحرير السابق للنشرة العربية من "لوموند ديبلوماتيك" قدم مجموعة من الإجابات على الأسئلة المطروحة، في حديث إلى عنب بلدي.

الختم على صورة الرئيس المخلوع

بالنسبة للسؤال الأول المتعلق بصورة رئيس النظام المخلوع، بشار الأسد، أجاب العيطة أنه يكفي إصدار أوراق نقدية جديدة دون صورة الأسد، أو دون تكلفة الطبع مع وضع ختم من المصرف المركزي على الصورة، كما كان يجري في بداية إنشاء الليرة السورية- اللبنانية.

والليرة السورية- اللبنانية هي ما كان يسمى رسمياً بـ"الليرة السورية" حتى عام 1924، وهي عملة ورقية تم إنشاؤها في 31 من آذار 1920 بموجب الأمر "رقم 129" للمفوض السامي غورو لتحل محل الجنيه المصري خلال الانتداب الفرنسي في بلاد الشام.

وقد تم منح امتياز إصدارها بموجب هذا المرسوم إلى بنك سوريا ولبنان (الذي كان يسمى آنذاك "بنك سوريا")، وتم تحديد قيمتها بـ 20 فرنكاً فرنسياً تدفع بشيك في باريس.

السماح باستخدام العملة الصعبة

وفيما يتعلق بالمشكلة الثانية الأساسية التي يشير إليها حاكم مصرف سوريا المركزي في تصريحه لـ"العربية" حول حجم الأموال الكبير، على الصرافات الآلية، أو لشراء سلعة واحدة، قال العيطة إنه يكفي طبع أوراق نقدية من فئات أكبر، مثلاً 10 آلاف و20 ألفاً و50 ألفاً وحتّى 100 ألف، وهكذا تتم إراحة التعاملات في المصارف وعلى الصرافات الآلية، بالترافق مع سحب تدريجي للأوراق الصغيرة.

يمكن أيضاً استخدام العملات الصعبة، كما في لبنان، بعد أن سُمح بالتداول بها في سوريا بشكل واسع، إلا أن ذلك يستوجب على إلغاء الصفرين في هذه الحالة جهداً تقنياً كبيراً من المصارف والمركزي لتحويل الحسابات إلى العملة الجديدة،

وسيكون أمراً مكلفاً، عدا عن الزحمة التي سترافق استبدال الأوراق والإشكاليات في تحويل المدخرات في كافة المناطق.

نقص السيولة.. ما الأسباب

وبالنسبة للتساؤل الثالث، أكد العيطة وجوب أن يكون هناك وضوح وشفافية من قبل المصرف المركزي السوري حول أسباب نقص السيولة المزمِن بالعملة السورية منذ كانون الثاني الماضي، والتي كانت حوالي 35 تريليون ليرة سورية في تشرين الثاني من العام 2024.

وأشار إلى أن الحجة المتداولة بأن هناك احتجازاً لهذه السيولة لدى رجالات "النظام البائد" أو في دولٍ أخرى كالعراق أو لبنان أو الإمارات، هي حجة غير مقنعة، خاصة بعد استلام شحنتين من الأوراق المالية من روسيا في الأشهر الماضية.

وتعد مشكلة السيولة أكبر من ذلك، وفقاً للعيطة، فمن أين يأتي الصرافون غير الرسميين المنتشرون في شوارع العاصمة اليوم بالسيولة؟ وما هو مجموع النقد المُصدَر اليوم، والنقد في الخزينة، والنقد خارج المصارف والمؤسسات المالية النظامية؟

يتوجب على المركزي الإجابة على التساؤلات عمّا إذا سيترافق إلغاء الأصفار مع تحديد للتداول بأوراق العملات الأجنبية في سوريا، نقداً خارج المصارف وشركات التحويل، أي الرقابة على القطع، كما كان الأمر في فرنسا التي أُخِذَت كمثال في تصريح الحاكم.

الميزان التجاري السوري

ورابعاً، ينبغي على المركزي توضيح السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في المرحلة القادمة، أوضح العيطة، مضيفاً أن الميزان التجاري الحالي لسوريا سلبي، إذ لا صادرات تذكر مقارنةً مع الاستيراد المحرر على عقاله، وميزان المدفوعات الحالي أيضاً سلبي، رغم تحسن تحويلات المغتربين وإنفاق العائدين بالعملة الصعبة في الفترة الأخيرة بشكل ملحوظ، والحركة الاقتصادية ضعيفة لما تعانيه المصانع والشركات السورية.

وكذلك فإن العقوبات لم تُرفع حتى الآن سوى لفترة ستة أشهر وليس بشكل كامل، وتستمرّ إجراءات الإفراط بالامتثال (Over-Compliance) من قبل المصارف والشركات الأجنبية، يتابع العيطة، وقد تمّ رفع الأجور قليلاً ولكن ما زالت عدالة سلم الأجور في الدولة تحتاج إلى جهود كبيرة، إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الأساسية دون سياسات حماية اجتماعية، في بلد ما زال الفقر يصيب أكثر من 80% من السكان حسب الأمم المتحدة.

وأكد أن كل ما تقدم يتم دون وضوح وشفافية حول الموازنة العامة وقدرتها على الاستثمار وكيفية تمويل عجزها، كما لم يأتِ أي دعم حقيقي للمصرف المركزي للمساعدة بهدف كبح التضخم وضبط أسعار الصرف.

إلغاء الأصفار يجب أن يسبقه إصلاح اقتصادي قوي

بالنهاية، يرى رئيس منتدى الاقتصاديين العرب أن إلغاء الأصفار ليس سوى علاج تقني وسطحي، فيما تكمُن القصة في حل اختلال ميزان المدفوعات وفي الثقة بالاقتصاد السوري ومستقبله، (وليس حقاً بالعملة السورية التي مازال السوريون يثقون بها) وكذلك في إصلاح الموازنة العامة وإيضاح سبل تمويل العجز غير طباعة النقود.

ويجب أن يسبِق حذف الأصفار، إصلاح هيكلي قوي للاقتصاد وترسيخ الاستقرار على الإصلاح النقدي، كما كان الأمر في فرنسا عام 1958 وفي تركيا عام 2005، ويجب بناء احتياطات بالنقد الأجنبي في المصرف المركزي قبل أي إصلاح نقدي.

ويختتم العيطة بالقول "الإصلاح الاقتصادي هو الدواء، وإلغاء الأصفار ليس سوى غلافٍ تجميلي."

تحضيرات لتبديل العملة وحذف صفرين

وتتحضر سوريا لطرح أوراق نقدية جديدة، في 8 من كانون الأول المقبل، بعد حذف صفرين من العملة النقدية، في محاولة لاستعادة ثقة الجمهور بالليرة.

وقال مصرف سوريا المركزي، في 23 من آب، إنه وصل إلى مراحل متقدمة في وضع خطة لطرح عملة جديدة، صُممت وفق أعلى المعايير الفنية المعتمدة لدى المصارف المركزية حول العالم.

وأوضح المصرف أن العملة الجديدة تأتي ضمن برنامج إصلاحي أوسع لتعزيز الثقة بالعملة الوطنية، وتسهيل المعاملات اليومية، ودعم الاستقرار المالي، في إطار تحديث البنية النقدية وتعزيز كفاءة أنظمة الدفع والتداول.

وبحسب المركزي، تستند الخطوة إلى تقييم شامل لاحتياجات السوق وواقع التداول النقدي، ضمن رؤية تهدف إلى تحسين جودة الأوراق المتداولة، دون تأثير سلبي على التوازن النقدي أو قيمة العملة الوطنية.

https://www.enabbaladi.net/770930/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%8A%D8%B7%D8%A9-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D9%82%D8%AF-%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9

5 - إصلاح نقدي وليس معجزة: قراءة في جدوى حذف الأصفار

23/08/2025

منذ أكثر من عقد، تعكس الليرة السورية انهيار الاقتصاد بكل وضوح. فالورقة الأعلى المتداولة اليوم هي فئة 5,000ليرة، لكنها لا تساوي سوى نصف دولار تقريباً، بعدما كانت في عام 2011 تعادل أكثر من مئة دولار. هذه الفجوة الهائلة في القيمة جعلت المعاملات اليومية مرهقة: الناس يحملون رزم أوراق نقدية لتغطية أبسط الاحتياجات، والاقتصاد يترنح بين تضخم جامح وشح في الثقة بالعملة.

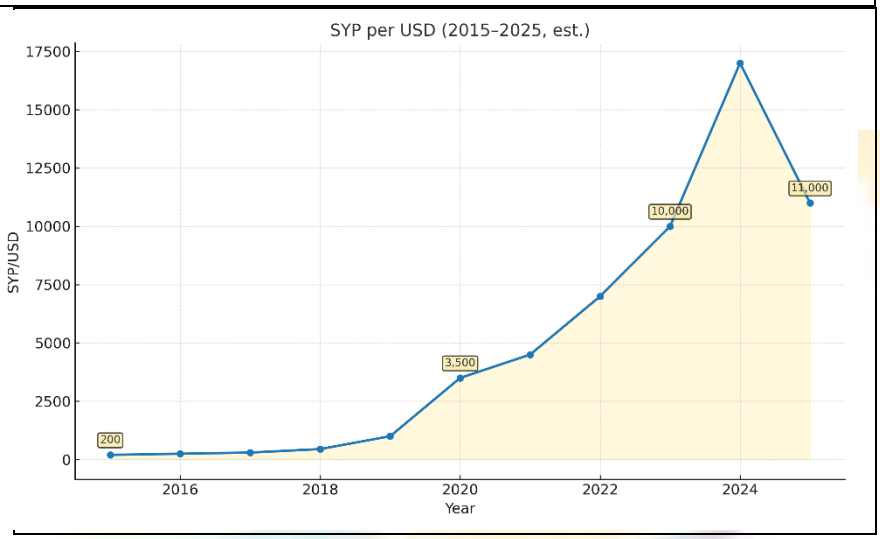

الحاجة إلى إصلاح

غياب فئات أكبر (مثل 10,000 ليرة) فاقم الأزمة، وترك السوق غارقاً في مشاكل تقنية ونقدية. ومع الإعلان عن خطة حذف صفرين من العملة في ديسمبر المقبل، تبدو الحكومة وكأنها تحاول تقديم حل تقني وسياسي في آن واحد. تاريخياً، أكثر من 70 دولة اعتمدت هذه السياسة منذ الستينيات لمواجهة التضخم، وهي ليست مجرد عملية حسابية بل محاولة لإعادة ترميم الثقة بالنقد المحلي.

في سوريا، يعني الحذف أن تتحول ورقة الـ5,000 ليرة إلى 50 ليرة جديدة، ما يبسط الحسابات ويخفف عن جيوب الناس. لكن الأهم أن الاستبدال سيجبر جزءاً من السيولة الضخمة المتداولة خارج النظام المصرفي (تقدّر بنحو 40 تريليون ليرة) على العودة للبنوك، وهو ما قد يساعد المصرف المركزي على ضبط السوق وتتبع الأموال غير المشروعة. فوق ذلك، يضيف القرار بعداً رمزياً: اختيار تاريخ 8 ديسمبر ليس اعتباطياً، بل يفتح الباب لتغييرات سياسية رمزية مثل إزالة صور بشار وحافظ الأسد من العملة، كما فعلت دول أخرى بعد تحولات سياسية عميقة.

خطوة محفوفة بالمخاطر

لكن هذه العملية ليست بلا ثمن. السوق السوري يعاني من شح في السيولة، وأي تغيير مفاجئ قد يفجر اضطرابات جديدة. تجربة رفع الرواتب الأخيرة بنسبة

200% كشفت هشاشة الوضع: مجرد زيادة السيولة دفعت الليرة للتراجع أكثر من 5% في أيام قليلة. إذاً، هل يستطيع الاقتصاد أن يتحمل صدمة نقدية بهذا الحجم؟

الأخطر أن الحكومة لم تعلن حتى الآن عن الأسس العلمية لتحديد قيمة العملة الجديدة. في الظروف الطبيعية، تستند قيمة أي عملة إلى مؤشرات مثل الاحتياطيات الأجنبية، معدلات التضخم، حجم الناتج المحلي. غياب هذه الشفافية يترك الليرة رهينة المضاربات والتوقعات النفسية أكثر من الحقائق الاقتصادية، وهو ما قد يفرغ العملية من أهدافها.

ارتباك اجتماعي محتمل

للمسألة أيضاً بعد اجتماعي. المواطن السوري اعتاد لسنوات على التعامل بـ"الآلاف" و"الملايين". الانتقال الفجائي إلى أرقام أصغر قد يخلق ارتباكاً واسعاً، خاصة لدى كبار السن والعمال في الاقتصاد غير الرسمي. تجربة تركيا عام 2005 حين حذفت ستة أصفار أوضحت ذلك: المحلات ظلت تعرض الأسعار قبل الحذف وبعده لمدة عام كامل. وفي مثل هذه الفترات، يستغل بعض التجار ارتباك الناس لرفع الأسعار بشكل غير مبرر، ما يزيد الضغوط المعيشية على المستهلكين.

تأثير على التجارة والاستثمار

الأبعاد لا تتوقف عند الداخل. بالنسبة للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، فإن إدخال عملة جديدة في بيئة غامضة قد يزيد التردد لدى المستثمرين والشركاء التجاريين. انعدام الوضوح حول قيمة العملة ومعايير تسعيرها يبعث إشارات سلبية للأسواق.

كذلك ستواجه التحويلات المصرفية الدولية عراقيل تقنية وقانونية: البنوك المراسلة ستحتاج إلى تحديث أنظمتها للتعامل مع العملة الجديدة، ما قد يؤدي إلى تأخيرات وتكاليف إضافية، وبالتالي تراجع في حركة التجارة الخارجية.

وبينما يفترض أن تعزز العملية الثقة بالليرة، هناك احتمال أن تأتي بنتائج عكسية :أي اضطراب في قيمتها قد يدفع السوريين أكثر نحو الاعتماد على الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، وهو ما يقوض الهدف الأساسي للعملية.

دروس من التجارب الدولية: نجاحات وإخفاقات

تاريخ حذف الأصفار من العملات مليء بالدروس المتناقضة. فتركيا مثلاً، عندما حذفت ستة أصفار عام 2005، شهدت تحسناً فورياً في المعاملات وسهولة في الحسابات، لكن التجربة أظهرت أن النجاح الشكلي لا يكفي إذا لم ترافقه إصلاحات اقتصادية جذرية. فاليوم، الليرة التركية تجاوزت 41 ليرة للدولار، بعد أن كانت لا تتعدى الليرتين آنذاك، ما يعكس هشاشة الإنجاز أمام غياب معالجة أسباب التضخم.

على النقيض، تقدّم البرازيل مثالاً أكثر استدامة: في ثمانينيات القرن الماضي نجحت في إصلاح عملتها بفضل خطة شاملة لمكافحة التضخم وإصلاحات اقتصادية متزامنة، وهو ما عزز الثقة بالعملة وربطها بإطار اقتصادي متماسك.

أما زيمبابوي فقدمت النموذج الأسوأ: بين 2003 و2009 حذفت 25 صفراً من عملتها، لكن الانهيار كان شاملاً لدرجة التخلي نهائياً عن العملة الوطنية.

وتجربة نيجيريا الأخيرة عام 2022 تطرح درساً مختلفاً. ورغم أن الأمر اقتصر على تغيير تصميم العملة دون حذف أصفار، إلا أن سوء التواصل مع الجمهور وضعف التخطيط قادا إلى أزمة اجتماعية واسعة: نقص السيولة في البنوك وأجهزة الصراف، توقف التجارة في الأسواق الشعبية، واندلاع أعمال شغب. الرسالة واضحة: أي عملية تغيير نقدي، مهما بدت تقنية، تحتاج لتخطيط صارم وضمان توفر السيولة الكافية مع تواصل واضح يبدد ارتباك الناس.

التكلفة المالية والاقتصادية: عبء إضافي

بعيداً عن الجوانب التقنية والنفسية، هناك عبء مالي ثقيل يرافق الإصلاح. تقديرات التكلفة في الحالة السورية قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات لطباعة العملة الجديدة، بالنظر إلى حجم الكتلة النقدية المتداولة (نحو 40 تريليون ليرة). هذا في وقت تعاني فيه البلاد من نقص حاد في الموارد وتحتاج كل دولار لإعادة الإعمار وتأمين الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والصحة والتعليم.

للمقارنة، تكلفة طباعة ورقة الدولار الأمريكي في اقتصاد متقدم تتراوح بين 5.4 إلى 19.4 سنت حسب الفئة. لكن في سوريا، حيث يلزم اعتماد مواصفات أمنية عالية ومعدات متطورة، فإن الكلفة ستكون أكبر نسبياً.

المعضلة الأهم ليست مالية فقط بل سياسية. فالاعتماد على شركة Goznak الروسية لطباعة العملة، بحسب ما نشرته رويترز، يثير أسئلة حساسة. الشركة نفسها خاضعة للعقوبات الغربية، ما يجعل العملية مرتبطة بتبعية سياسية وتقنية قد تزيد عزلة سوريا وتحد من فرص الحصول على دعم دولي. كما أن أي خلل في العلاقات مع موسكو مستقبلاً قد يترك دمشق عاجزة عن طباعة أو تحديث عملتها، وهو ما يضيف طبقة جديدة من الهشاشة على مستقبل النقد السوري.

البدائل الممكنة: بين الواقعية والطموح

أمام تعقيدات حذف الأصفار والتكلفة الباهظة المترتبة عليه، تبرز مقترحات أخرى قد تكون أكثر عملية وأقل خطورة. أحد هذه البدائل هو إصدار فئات نقدية أعلى، مثل ورقة 20,000ليرة، من دون الدخول في عملية إعادة تقييم كاملة. هذا الخيار يمكن أن يحقق التبسيط المطلوب في المعاملات النقدية اليومية، ويمنح الحكومة فسحة زمنية أوسع لالتقاط الأنفاس، وضبط السوق تدريجياً، بدل المخاطرة بصدمة نقدية شاملة.

إصدار فئات جديدة عالية القيمة يوفّر كذلك تكاليف طباعة أقل مقارنة بالعملية الكاملة لحذف الأصفار، ويجنب المواطن ارتباك التحول إلى نظام أرقام جديد، ويخفف من فرص الاستغلال التجاري أو الأخطاء المحاسبية. الأهم أنه يتيح للحكومة أن تركز على الجبهات الأكثر إلحاحاً: إعادة الاستقرار السياسي والأمني، وهما ركيزتان أساسيتان لأي إصلاح اقتصادي ناجح.

بين المبررات والتحديات

لا شك أن قرار حذف صفرين من الليرة له مبررات اقتصادية واجتماعية واضحة. فالوضع الحالي للعملة مرهق وغير عملي، والتوقيت الرمزي قد يمنح القرار بعداً سياسياً وهوية جديدة. لكن هذا لا يلغي أن التحديات ضخمة:

هشاشة السوق أمام أي تغيير في السيولة.

الارتباك الاجتماعي المتوقع مع تبدّل الأرقام فجأة.

غياب الأسس العلمية المعلنة التي تحدد القيمة الفعلية للعملة الجديدة.

التجارب الدولية، من تركيا إلى البرازيل وزيمبابوي، أظهرت أن النجاح ممكن، لكنه لا يتحقق بمجرد حذف الأصفار، بل عبر خطة شاملة للإصلاح الاقتصادي، تتكامل فيها السياسة النقدية مع سياسات مالية وإنتاجية واضحة.

ليست عصا سحرية

إن نجاح هذه الخطوة سيبقى مرهوناً بقدرة الحكومة على مواجهة التحديات بشفافية، وإقناع المواطنين والمؤسسات بالثقة بالعملة الجديدة. من دون ذلك، سيظل الحذف مجرد إجراء شكلي لا يغيّر الواقع.

بالمحصلة، حذف الأصفار قد يكون خطوة مهمة، لكنه ليس الحل الشامل . إعادة بناء الاقتصاد السوري تحتاج إلى إصلاحات أعمق تتعلق بالإنتاج، الاستثمار، البنية التحتية، ومكافحة الفساد. أما العملة الجديدة، فهي مجرد أداة ضمن مشروع أكبر، والوقت وحده سيكشف ما إذا كانت هذه التجربة ستسجَّل كنجاح تاريخي أو كحلقة إضافية في سلسلة الإخفاقات النقدية.

https://sp-today.com/news/27198

6 - كي لا تتحول العملة السورية الجديدة إلى مجرد إجراء احتفالي.. خبير اقتصادي يربط نجاحها باشتراطات لابد منها

الخبير السوري – نهى علي، آخر تحديث 24-08-2025

دفع الخبير الاقتصادي سلمان ريا برؤية من خارج الصندوق بمناسبة الإعلان عن التحضيرات لإطلاق العملة السورية الجديدة.

ورأي في تصريح خاص لموقعنا "الخبير السوري" أن ثمة لحظة اقتصادية حرجة يترقبها المواطن السوري، على إيقاع تواتر الأخبار عن نية الحكومة إصدار عملة جديدة وإزالة الأصفار من الأوراق النقدية. على السطح

وأضاف: قد يبدو هذا مجرد تعديل شكلي لتسهيل التعاملات اليومية، لكن الحقيقة أعمق بكثير: العملة ليست مجرد ورق يحمل أرقاماً، بل هي انعكاس حي لقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات ومدى ثقة المجتمع في استقرارها المالي.

معادلة لابد من فهمها

لفهم الأبعاد الاقتصادية لهذه الخطوة، يوضح الخبير ريا أنه لا بد من العودة إلى المعادلة النقدية الأساسية:

$$M \times V = P \times Q$$

حيث:

- M: حجم النقود المتداولة في الاقتصاد.
- V: سرعة تداول النقود بين الأفراد والأسواق.
- P: متوسط الأسعار في السوق، أي القوة الشرائية للنقود.
- Q: حجم الإنتاج الفعلي للسلع والخدمات.

إذ توضح هذه المعادلة أن أي إصدار نقدي جديد مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإنتاج وسرعة تداول النقود، وأن أي زيادة في حجم النقود دون موازنتها بالإنتاج ستؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار وفقدان القوة الشرائية.

أزمة مركّبة

ويرى د. ريا أن الواقع السوري يعكس أزمة مركبة، قوامها إنتاج متراجع بسبب سنوات الحرب وتدمير البنية التحتية، وانخفاض الاستثمارات، وسرعة تداول غير مستقرة نتيجة ضعف الثقة بالليرة واعتماد جزء كبير من المواطنين على الدولار أو الذهب.

لذا سيكون في هذا السياق، أي إصدار جديد لليرة أو تعديل مجرد شكلي وحده، غير كافٍ ليحمي المدخرات أو يعيد القوة الشرائية، بل قد يفاقم التضخم.

ثلاثة سيناريوهات

يطرح الخبير ريا ثلاثة سيناريوهات رقمية تقريبية في مقاربته للأثر المتوقع من طرح العملة الجديدة

د. ريا: أي زيادة حجم النقود دون دعم الإنتاج أو ضبط السوق يؤدي إلى تضخم مباشر

السيناريو الأول: الطباعة الشكلية فقط.. أي زيادة حجم النقود دون دعم الإنتاج أو ضبط السوق يؤدي إلى تضخم مباشر. إذا ارتفع M من 100 إلى 120، بينما يظل الإنتاج Q = 100 وسرعة التداول V = 1 ، فإن الأسعار سترتفع بنسبة 20٪، وتتآكل المدخرات بنفس النسبة، لتصبح الورقة الجديدة مجرد أداة لتسهيل الحسابات اليومية دون أي أثر اقتصادي حقيقي.

والسيناريو الثاني: دعم جزئي للإنتاج.. أي إذا رافق الطرح إجراءات محدودة لدعم الإنتاج أو تحريك السوق، فإن Q قد يرتفع إلى 110 و Vإلى 1.05، فتصبح الأسعار P تقريباً 104. التضخم أقل حدة، والقوة الشرائية تتحسن جزئياً، وتكتسب العملة الجديدة قيمة عملية أكبر، بحيث لا تظل رمزية فقط.

د. ريا: هكذا تتحول العملة إلى أداة قوية لدعم التعاملات اليومية وتحفيز النمو الاقتصادي

أما السيناريو الثالث فيتعلق بالسياسات المتكاملة، أي إذا ارتبط الإصدار بسياسات اقتصادية شاملة تشمل دعم الإنتاج المحلي وضبط الأسعار وتعزيز ثقة المواطنين بالليرة، فإن الإنتاج قد يرتفع إلى 120 وسرعة التداول إلى 1.1، ما يجعل الأسعار مستقرة أو تتحسن جزئياً P تقريباً 90.9، والمدخرات محمية، وتتحول العملة إلى أداة قوية لدعم التعاملات اليومية وتحفيز النمو الاقتصادي.

نجاح مشروط

يتضح من هذا التحليل وفق رؤية الخبير الدكتور ريا ،أن نجاح الطباعة الجديدة لليرة السورية لا يعتمد على الشكل أو الأصفار، بل على ربطها بسياسات اقتصادية رشيدة.

فالعملة انعكاس مباشر لقدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات ومدى ثقة المجتمع في استقرارها المالي. أي خطوة غير مدروسة ستؤدي إلى تضخم وفقدان

المدخرات، فيما الإصدار المصحوب بسياسات إنتاجية ونقدية متوازنة يحوّل الورقة النقدية إلى أداة فعلية لتعزيز الاستقرار الاقتصادي والنمو وحماية المواطنين.

د. ريا: القيمة الحقيقية للعملة الجديدة ليست في شكلها أو الأصفار التي أزيلت، بل في كيفية توظيفها لدعم الاقتصاد الحقيقي وربط النقد بالإنتاج.

توظيف اقتصادي صحيح

يجزم د. ريا بأن القيمة الحقيقية للعملة الجديدة ليست في شكلها أو الأصفار التي أزيلت، بل في كيفية توظيفها لدعم الاقتصاد الحقيقي وربط النقد بالإنتاج. فهذه الورقة يمكن أن تصبح رمزاً للاستقرار والازدهار، إذا ما استُخدمت ضمن استراتيجية اقتصادية متكاملة، تحمي المدخرات، تعزز القوة الشرائية، وتعيد الثقة بالليرة السورية، فتحولها من مجرد رقم على ورق إلى أداة للنمو والرفاهية للمواطنين.

https://syrianexpert.sy/?p=89094

7 - الموضوع ليس بالأصفار وإنما بالجوهر

في الوقت الحالي لا داعي لحذف اصفار من العملة، او على الاقل تأجيل هذا الموضوع لما بعد المرحلة الانتقالية.

ما نحتاجه حاليا هو القيام بالخطوات الاساسية التالية:

سحب كل الاوراق النقدية التي عليها صور الضباع والهوية البصرية القديمة، واستبدالها وبما يعادل قيمة المسحوب منها بفئتين نقديتين جديدتين هما 10000 ليرة و20000 ليرة، وبفئتي ال 1000 ليرة و500 ليرة المتداولة حاليا والتي ليس عليهما صور العهد البائد، على ان يتم ذلك خلال فترة قصيرة.

لابد من تسريع التحول نحو الدفع الالكتروني. وهذه قد تكون أهم من تغيير العملة.

الاصلاح الهيكلي المصرفي وإعادة الثقة المفقودة منه. ففي وضعه الكارثي الحالي ستخلق له هذه العملية المقترحة مصاعب واهوال لا قدرة له على مجابهتها.

اتمام التغييرات التشريعية والادارية المركزية والمحلية.

انتظار التغييرات الهيكلية الاساسية في بنية الاقتصاد من اجل تخطيط حجم الكتلة النقدية الضرورية بما يتماشى مع التحول نحو الدفع الالكتروني من جهة، وتغير سرعة تداول النقد من جهة ثانية، وتطور الناتج القومي من جهة ثالثة.

اعادة النظر بهذه الخطوات في نهاية المرحلة الانتقالية واتخاذ القرار حينها فيما إذا كان من الضروري حذف اصفار او تغيير كل القاعدة النقدية.

اقتراح الدكتور زياد زنبوعه

8 - أول تصريح رسمي حول العملة السورية الجديدة

عكس السير، السبت، ٢٣ أغسطس / آب ٢٠٢٥

حاكم مصرف سوريا المركزي الدكتور عبد القادر الحصرية لـ سانا:

خطة إصدار العملة النقدية الجديدة تأتي في إطار تطوير البنية النقدية وتسهيل التعاملات اليومية، وهي جزء من عملية الإصلاح النقدي والمالي.

الهدف الأساسي هو تحسين جودة الأوراق النقدية المتداولة وضمان تلبية احتياجات السوق، ولا نتوقع أي انعكاسات سلبية على قيمة العملة الوطنية.

ستكون الكميات المطبوعة من العملة الجديدة مدروسة بدقة بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني.

هناك مراحل لطرح العملة، في المرحلة الأولى سيتم تداولها بشكل تدريجي إلى جانب الفئات الحالية، دون أن يؤدي ذلك إلى سحب أو إلغاء أي فئات متداولة حالياً، وفي المرحلة الثانية يبدأ التبديل، وفي المرحلة الثالثة يصبح التبديل حصراً عن طريق مصرف سورية المركزي.

تتميز العملة الجديدة بمواصفات فنية عالية وتقنيات حديثة مضادة للتزوير، مما يسهم في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وحماية حقوق المتعاملين.

ستُطبع الأوراق النقدية الجديدة لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر دولية موثوقة، وباستخدام أحدث التقنيات المضادة للتزوير، مما يعزز موثوقية التداول ويحمي حقوق المتعاملين.

إن إصدار العملة الجديدة هو إجراء فني وتنظيمي ضمن إطار السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي، وهو لا يرتبط بزيادة الكتلة النقدية في السوق، وإنما يهدف إلى تحسين إدارة التداول النقدي وتسهيل عمليات الدفع والشراء.

مصرف سورية المركزي يُعدّ لإطلاق حملة توعية وطنية في الوقت المناسب، يتم من خلالها توضيح كل التفاصيل المرتبطة بالفئة الجديدة، والإجابة عن التساؤلات التي قد تهم المواطنين والجهات الاقتصادية.

9 - ما شركة "جوزناك" التي ستطبع العملة السورية الجديدة

عملة سورية من فئات مختلفة - 2 حزيران 2025(CNN)

عنب بلدي، 23/08/2025

تستعد سوريا لإصدار أوراق نقدية جديدة في 8 من كانون الأول المقبل، بعد حذف صفرين من العملة الوطنية في خطوة تهدف إلى تعزيز الثقة بالليرة السورية.

ونقلت وكالة " رويترز "عن سبعة مصادر مطلعة ووثائق، الجمعة 22 من آب، أن "المركزي" أبلغ البنوك الخاصة بنيّته إصدار عملة جديدة.

وقال اثنان من المصرفيين، ومصدر سوري آخر مطّلع على الأمر، إن سوريا اتفقت مع شركة "جوزناك" الروسية (المملوكة للدولة والمتخصصة بطباعة النقود) على طباعة الأوراق النقدية الجديدة.

ونقل موقع "العربي الجديد" عن مصدر مسؤول من مصرف سوريا المركزي، أن الحكومة أبرمت عقدًا مع شركة "جوزناك" الروسية لطباعة الأوراق النقدية البديلة.

وأوضح المسؤول أن العقد وُقع خلال زيارة وفد سوري رفيع المستوى إلى موسكو في أواخر تموز الماضي.

ما شركة "جوزناك"؟

شركة "جوزناك" هي مؤسسة حكومية روسية مملوكة بالكامل للحكومة الروسية، وتعد واحدة من الشركات الرائدة في مجال صك العملة وطباعة الأوراق النقدية.

تأسست الشركة في عام 1818 كمؤسسة مخصصة لتخزين الأوراق الحكومية، ثم تحولت إلى شركة مستقلة تحت اسم "جوزناك" في عام 1919.

وتخصصت الشركة منذ نشأتها في طباعة النقود والسندات الحكومية، بالإضافة إلى إنتاج الطوابع، جوازات السفر، والشيكات.

وفي 3 من آذار 2008، تم تصنيف "جوزناك" كمؤسسة استراتيجية ضمن قطاع الدولة الروسي.

وفي خطوة لتوسيع نطاق أعمالها، تحولت الشركة في 5 من حزيران 2014 إلى شركة مساهمة مفتوحة.

وتعتبر "جوزناك" اليوم من أبرز الشركات التي تتعامل مع عمليات طباعة وتوزيع النقود في العديد من الدول، مما يعزز من مكانتها الدولية في هذا المجال الحيوي.

عقوبات أوروبية

في عام 2022، فرض الاتحاد الأوروبي عقوبات على شركة "جوزناك" الروسية، بتهمة المساهمة في تقويض سيادة أوكرانيا من خلال طباعة جوازات سفر مزيفة ومستندات أخرى في المناطق التي احتلتها القوات الروسية في أوكرانيا .

كما أدرجت بريطانيا الشركة على قائمة العقوبات الخاصة بها، متهمة إياها بتهديد استقرار أوكرانيا، وتبعتها سويسرا وهولندا في اتخاذ خطوات مشابهة ضد "غوزناك"، ما جعل الشركة في دائرة الاستهداف الدولي بسبب تورطها في الأنشطة التي تؤثر على أمن أوكرانيا واستقرارها.

أمريكية أيضًا

أدرجت وزارة الخزانة الأمريكية الشركة في 13 من حزيران 2024 ضمن قائمة العقوبات السوداء.

وقد تم توجيه الاتهامات إلى الشركة بتقديم الدعم لمكتب الأمن الفيدرالي الروسي عبر إنتاج منتجات تُستخدم في سياقات أمنية، بالإضافة إلى تورطها في طباعة العملة الليبية المزيفة.

وقد اتهمت الشركة بأنها كانت مسؤولة عن طباعة أكثر من مليار دولار من العملة الليبية المزيفة، وهو ما ساهم في تفاقم الأزمة الاقتصادية التي تشهدها ليبيا.

أدرجت هذه العقوبات ضمن حزمة موسعة استهدفت عددًا من الأفراد والكيانات الروسية المتورطة في أنشطة غير قانونية على المستوى الدولي.

الولايات المتحدة أكدت أن "جوزناك" كانت واحدة من الشركات المتورطة في إنتاج العملات المزورة عالميًا، ما زاد من حدة المشكلات الاقتصادية التي تواجهها ليبيا، مثل ارتفاع التضخم والاختلالات في السوق المالية.

تعاون مع نظام الأسد

شركة "جوزناك" لم تقتصر علاقاتها على الدول الغربية فقط، بل كان لها دور أيضًا في التعاون مع النظام السوري السابق.

ففي عام 2014، قامت "جوزناك" بطباعة مئات الملايين من الأوراق النقدية السورية من فئة 1000 ليرة سورية لصالح البنك المركزي السوري، وفق ما نقله "العربي الجديد" عن مصدر في مصرف سوريا المركزي.

شحنة الأوراق النقدية التي تم استيرادها من قبل الشركة كانت تقدر قيمتها بـ60 تريليون ليرة سورية، بتكلفة إجمالية للطباعة بلغت حوالي 6 ملايين دولار أمريكي، مما يعني أن تكلفة الطباعة كانت تمثل أكثر من 10% من قيمة الشحنة بالعملات الأجنبية، ما يعكس أهمية التعاقدات المالية التي تتم من خلال "جوزناك."

https://www.enabbaladi.net/770703/%D9%85%D8%A7-%D8%B4%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%AC%D9%88%D8%B2%D9%86%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88/

10 - مصرف سوريا المركزي يخطط لطباعة 6 فئات من العملة الجديدة

ستتم الطباعة لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر

الرياض - العربيةBusiness ، نشر في 25 :أغسطس ,2025::

أكد حاكم المصرف المركزي في سوريا عبد القادر الحصرية، الاثنين، أن بلاده تعتزم استبدال الكتلة النقدية المتداولة بأخرى جديدة مع حذف صفرين منها، موضحًا أنه سيصار إلى طباعة ست فئات جديدة لدى مصادر متنوعة.

وقال الحصرية: "شكلنا لجنتين، استراتيجية وتشغيلية، لملف طباعة العملة"، موضحًا أن "تغيير الصفرين أمر مهم جدًا ومحسوم لسبب بسيط، وهو أنه لن يؤثر على قيمة العملة."

واعتبر أن "تغيير العملة الوطنية يمثل علامة التحرر المالي بعد التحرر السياسي وسقوط النظام البائد"، وفق ما نقله التلفزيون السوري الرسمي.

ويُعد تحسين سعر صرف الليرة من أبرز التحديات المالية في سوريا بعد إطاحة حكم الرئيس المخلوع بشار الأسد في الثامن من ديسمبر/ كانون الأول.

قبل اندلاع النزاع في البلاد في العام 2011، كان الدولار يساوي حوالى خمسين ليرة، قبل أن تتهاوى العملة المحلية بشكل تدريجي وتفقد أكثر من 90% من قيمتها. ويضطر السوريون لحمل كميات كبيرة من الأوراق النقدية في حقائبهم أو في أكياس بلاستيكية من أجل تلبية احتياجاتهم، وتعد فئة الخمسة آلاف الأعلى المتداولة في السوق.

وردًا على سؤال حول تداعيات استبدال العملة في السوق، قال الحصرية إن ذلك لن يؤدي إلى تضخم إضافي في البلاد التي تشهد معدلات تضخم مرتفعة بعد سنوات النزاع الطويلة. وأضاف: "قد ينشأ التضخم من عوامل نفسية ويكون الحل بالتوعية، وقد ينشأ من زيادة الكتلة النقدية"، مضيفًا: "نحن لن نزيد الكتلة النقدية، لكن سنستبدل الكتلة النقدية الموجودة."

ويعتزم المصرف المركزي، وفق الحصرية، طباعة ست فئات جديدة، موضحًا أنه لأسباب لوجستية ولتلبية الطلب، ستتم الطباعة لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر.

وعقب اندلاع النزاع، وفي ظل العقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على الحكم السابق، باتت طباعة الأوراق النقدية السورية تتمّ حصرًا في روسيا، التي كانت حليفة للأسد، ولجأ إليها مع تقدم الفصائل المعارضة إلى دمشق أواخر العام الماضي.

وبعد إطاحة الأسد، تلقت دمشق شحنة واحدة معلنة على الأقل من الأموال النقدية المطبوعة في روسيا.

ويراوح سعر الصرف في الآونة الأخيرة بين 10 و11 ألفًا مقابل الدولار، بينما كان يراوح عند مستوى 15 ألفًا في الأشهر التي سبقت إسقاط الأسد.

https://www.alarabiya.net/aswaq/economy/2025/08/25/%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%A9-6-%D9%81%D8%A6%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9

11 - "الليرة الجديدة".. مصرف سوريا المركزي يكشف ملامح العملة الوطنية وحسم قرار حذف صفرين منها

الشرق الأوسط، نشر الثلاثاء، 26اغسطس / آب 2025

Credit: LOUAI BESHARA/AFP via Getty Images

دبي، الإمارات العربية المتحدة --(CNN) أكد حاكم مصرف سوريا المركزي عبدالقادر الحصرية، الثلاثاء، أن قرار تغيير العملة الوطنية وحذف صفرين منها، تم حسمه بشكل نهائي، وأنه يشكل محطة مفصلية في تاريخ البلاد.

وأضاف عبدالقادر الحصرية في تصريحات نقلتها وكالة "سانا" السورية للأنباء أن "الليرة السورية باتت اليوم رمزاً من رموز التحرر والسيادة، وأن قرار تغييرها يأتي في سياق تعزيز الاستقلال المالي بعد التحرر السياسي وسقوط النظام البائد."

وشدد حاكم المصرف المركزي السوري على أن "طباعة العملة تمر بمراحل متعددة ومعقدة تتطلب استعدادات فنية وإدارية عالية"، موضحا أنه تم تشكيل لجنتين، استراتيجية وتشغيلية، لمتابعة مراحل طباعة العملة وضمان تنفيذها بسلاسة.

وشدد حكام مصرف سوريا على أن "قرار حذف صفرين من العملة حسم بشكل نهائي، وأن هذه الخطوة لن تؤثر على القيمة الحقيقية لليرة، بل تهدف إلى تسهيل

العمليات المحاسبية اليومية والتجارية. حذف الأصفار يشكل بداية جديدة نأمل أن يشارك فيها الجميع"، طبقا لوكالة "سانا."

وأردف عبدالقادر الحصرية على أن العملة الجديدة ستحمل اسم "الليرة الجديدة" لأغراض التمييز المحاسبي، و"ستكون 6 فئات مختلفة وهي قيد الطباعة حالياً، كما تتمتع بمواصفات أمنية عالية المستوى للحماية من التزوير"، مشيرا إلى أن "هذه العملية لا تتضمن زيادة في الكتلة النقدية، وإنما استبدال الأوراق الحالية بأخرى جديدة فقط."

وبحسب ما نقلت "سانا" عن المصرف المركزي السوري، فإن العملة الجديدة تتميز بمواصفات فنية عالية وتقنيات حديثة مضادة للتزوير، مما يسهم في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وحماية حقوق المتعاملين، حيث ستؤدي العملة الجديدة إلى، "تبسيط المعاملات وتسهيلها، مزيد من السيطرة على التضخم، رفع الثقة بالنظام المصرفي، تعزيز الاستقرار النقدي، دعم النمو الصناعي، تعزيز قوة الدولة وتعزيز ثقة المواطنين بالعملة، حماية صغار المودعين، والتمهيد لإصلاحات اقتصادية أوسع."

وطبقا لما أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي، ستُطبع الأوراق النقدية الجديدة لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر دولية موثوقة، وباستخدام أحدث التقنيات المضادة للتزوير، مما يعزز موثوقية التداول ويحمي حقوق المتعاملين، موضحا أنه سيتم طرح العملة عبر مراحل، في المرحلة الأولى يتم تداولها بشكل تدريجي إلى جانب الفئات الحالية، دون أن يؤدي ذلك إلى سحب أو إلغاء أي فئات متداولة حالياً، وفي المرحلة الثانية يبدأ التبديل، وفي المرحلة الثالثة يصبح التبديل حصراً عن طريق مصرف سوريا المركزي.

https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2025/08/26/central-bank-of-syria-features-new-national-currency

12 - ما الصورة التي ستظهر على الليرة بدل صورة الأسد؟.. حاكم مصرف سوريا المركزي يكشف التفاصيل

كشف حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية، اليوم الاثنين، تفاصيل عن العملة السورية الجديدة.

Globallookpress

وقال حصرية في مقابلة مع " CNBC" عربية: "الأشهر الستة الماضية شهدت تحسنا في سعر صرف الليرة السورية بنحو 35%، رغم ما واجهه السوريون من معاناة جراء تقلبات سعر الصرف المستمرة."

وأوضح حصرية أن المصرف يستعد لطرح عطاء دولي لطباعة العملة الجديدة، وسيكون مفتوحا أمام جميع الدول "حتى الولايات المتحدة"، مؤكدا أن التصميم بات في مراحله النهائية ولن يكون مستوحى من أي شخصية، بل يحمل رمزية تتعلق بـ"سوريا التي ولدت من جديد."

وأشار إلى أن الليرة الجديدة تمثل "جزءا من تحررنا المالي بعد تحقيق تحررنا السياسي"، مع التأكيد على وجود فترة انتقالية كافية لاستبدال العملة الجديدة بالقديمة.

وحول خطط الإصلاح النقدي، أوضح حاكم مصرف سوريا المركزي أن حذف صفرين من العملة لن يغير من قيمتها الشرائية، بل يهدف إلى تسهيل العمليات الحسابية وتعزيز ثقة المتعاملين بالعملة المحلية.

وشدد على أن استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة السورية تبقى ركيزة أساسية في رسم السياسات النقدية.

وفيما يتعلق بحوالات المغتربين، أكد أن البنك المركزي والمصارف السورية يعملان على إعادة بناء شبكة علاقات مع البنوك المراسلة حول العالم، موضحا أنه يتم التواصل مع أكبر خمسة بنوك في كل دولة لتسهيل تحويل الأموال وتوسيع رقعة انتشار الخدمات.

كما كشف عن فتح حسابات لدى بعض البنوك المركزية، في خطوة تعزز من حضور سوريا المالي على الساحة الدولية.

أما بشأن نظام "سويفت"، فقال حصرية إن المصارف السورية الخاصة تستخدم النظام فعليا، بينما لا يزال إدخال المصارف العامة ضمنه قيد الإنجاز، وقد يتم خلال أسابيع، ولكن عبد القادر حصرية لم يحدد تاريخا دقيقا لذلك.

المصدرCNBC :

https://arabic.rt.com/business/1705399-%D9%85%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%B8%D9%87%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A8%D8%AF%D9%84-%D8%B5%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF-%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85-%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2%D9%8A-/%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%81%D8%A7%D8%B5%D9%8A%D9%84

13 - سوريا تعلن عن تحضيرات لإصدار عملة جديدة بتقنيات مضادة للتزوير

**حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية لوكالة "سانا": الكميات المطبوعة من العملة الجديدة ستكون مدروسة بدقة بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني

- 23.08.2025 |ABDULSALAM FAYEZ محدث : 23.08.2025

سوريا / عبد السلام فايز / الأناضول

**حاكم المصرف المركزي عبد القادر الحصرية لوكالة "سانا":

-الكميات المطبوعة من العملة الجديدة ستكون مدروسة بدقة بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني

-الأوراق النقدية الجديدة ستُطبع لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر دولية موثوقة

-المصرف سيطلق حملة توعية وطنية في الوقت المناسب يتم من خلالها توضيح كل التفاصيل

أعلن حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر الحصرية، السبت، إجراء تحضيرات لإصدار عملة جديدة بتقنيات حديثة مضادة للتزوير.

ولا يزال السوريون يتعاملون بالعملة الورقية القديمة، التي يرون فيها نموذجا عن مأساة النظام السابق، حيث وضعت صورة الرئيس المخلوع بشار الأسد على العملات من فئة ألفي ليرة (الدولار يساوي نحو 10 آلاف ليرة)، بينما وضعت صورة والده حافظ الأسد على فئة الألف ليرة سورية.

وفي تصريحات نقلتها وكالة الأنباء السورية الرسمية "سانا"، قال الحصرية إن "خطة إصدار العملة النقدية الجديدة تأتي في إطار تطوير البنية النقدية وتسهيل التعاملات اليومية، وهي جزء من عملية الإصلاح النقدي والمالي."

وأضاف أن "الهدف الأساسي هو تحسين جودة الأوراق النقدية المتداولة، وضمان تلبية احتياجات السوق، ولا نتوقع أي انعكاسات سلبية على قيمة العملة الوطنية."

وتابع الحصرية: "ستكون الكميات المطبوعة من العملة الجديدة مدروسة بدقة، بما يتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني."

وحدد 3 مراحل لإصدارها، قائلا: "المرحلة الأولى سيتم تداولها بشكل تدريجي إلى جانب الفئات الحالية، دون أن يؤدي ذلك إلى سحب أو إلغاء أي فئات متداولة حاليا."

و"في المرحلة الثانية يبدأ التبديل، بينما يصبح التبديل في المرحلة الثالثة حصرا عن طريق مصرف سورية المركزي"، وفق الحصرية.

وفيما يتعلق بميزات العملة الجديدة، قال إنها تتميز بـ"بمواصفات فنية عالية وتقنيات حديثة مضادة للتزوير، ما يسهم في تعزيز الثقة بالعملة الوطنية وحماية حقوق المتعاملين."

وأوضح: "ستُطبع الأوراق النقدية الجديدة لدى مصدرين أو ثلاثة مصادر دولية موثوقة (لم يسمها)، وباستخدام أحدث التقنيات المضادة للتزوير، ما يعزز موثوقية التداول ويحمي حقوق المتعاملين."

وأكد أن "إصدار العملة الجديدة (لم يحدد جدولا زمنيا) هو إجراء فني وتنظيمي ضمن إطار السياسة النقدية لمصرف سورية المركزي، وهو لا يرتبط بزيادة الكتلة

النقدية في السوق، وإنما يهدف إلى تحسين إدارة التداول النقدي وتسهيل عمليات الدفع والشراء."

وبشأن الاستعدادات لذلك، قال الحصرية إن المصرف "سيطلق حملة توعية وطنية في الوقت المناسب، يتم من خلالها توضيح كل التفاصيل المرتبطة بالفئة الجديدة، والإجابة عن التساؤلات التي قد تهم المواطنين والجهات الاقتصادية."

ومنذ الإطاحة بنظام بشار الأسد في ديسمبر/ كانون الأول 2024، تجرى الإدارة السورية الجديدة إصلاحات اقتصادية وسياسية، وتبذل جهودا مكثفة لإطلاق وتعزيز التعاون مع دول عديدة.

https://www.aa.com.tr/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D8%AA%D8%AD%D8%B6%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D9%84%D8%A5%D8%B5%D8%AF%D8%A7%D8%B1-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%A8%D8%AA%D9%82%D9%86%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D9%85%D8%B6%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AA%D8%B2%D9%88%D9%8A%D8%B1-/3667126

14 - سوريا تعتزم التخلص من عملة الأسد وحذف صفرين

الليرة السورية خسرت أكثر من 99% من قيمتها منذ اندلاع الحرب في عام 2011 (رويترز)

توقيت مكة: 23/8/202514:10 (آخر تحديث 22/8/2025|

تعتزم سوريا إصدار أوراق نقدية جديدة وحذف صفرين من عملتها، في محاولة لاستعادة الثقة في الليرة التي انخفضت قيمتها بشدة، والتخلص من صورة الرئيس المخلوع بشار الأسد ووالده حافظ الأسد، وذلك حسب مصادر ووثائق اطلعت عليها وكالة رويترز للأنباء.

وتهدف الخطوة إلى تعزيز الليرة السورية بعد انهيار قوتها الشرائية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في أعقاب حرب استمرت 14 عاما وانتهت بالإطاحة بالرئيس الأسد في ديسمبر/كانون الأول الماضي.

وخسرت الليرة السورية أكثر من 99% من قيمتها منذ اندلاع الحرب في عام 2011، ووصل سعر الصرف الآن إلى نحو 10 آلاف ليرة مقابل الدولار مقارنة مع 50 ليرة قبل الحرب.

وتسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة في زيادة صعوبة المعاملات اليومية والتحويلات المالية.

من أهداف تغيير العملة السورية التخلص من صورة الرئيس المخلوع بشار ووالده حافظ (رويترز)

وعادة ما تحمل الأسر وهي تشتري طلباتها الأسبوعية من البقالة أكياسا بلاستيكية سوداء تحتوي على نصف كيلوغرام على الأقل من الأوراق النقدية من فئة 5 آلاف ليرة، وهي أعلى فئة حاليا.

وبحسب وثيقة اطلعت عليها رويترز، أبلغ مصرف سوريا المركزي البنوك الخاصة في منتصف أغسطس/آب الجاري بأنه يعتزم إصدار عملة جديدة مع "حذف أصفار"، في محاولة لتسهيل المعاملات وتحسين الاستقرار النقدي.

وترأس مخلص الناظر نائب محافظ المصرف المركزي اجتماعات بشأن إصلاح وضع الليرة مع مديري بنوك تجارية، لم يستجب الناظر لطلب رويترز للتعليق. وأحجمت أمل المصري مدير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي عن التعليق، قائلة إن الأمر سري للغاية. كما لم ترد وزارة المالية السورية على طلب للتعليق.

طباعة النقود فيروسيا

وقال مصرفيان ومصدر سوري آخر مطلع على الأمر لرويترز إن سوريا اتفقت مع شركة جوزناك الروسية الحكومية لطباعة النقود على إصدار الأوراق النقدية الجديدة.

وأضافوا أنه جرى الاتفاق خلال زيارة وفد سوري رفيع المستوى لموسكو أواخر يوليو/تموز الماضي. ولم تستجب شركة جوزناك، التي طبعت أيضا العملة السورية في عهد الأسد، لطلبات التعليق.

تحول سياسي

في عهد الأسد، كان استخدام العملات الأجنبية محظورا لكن قادة سوريا الجدد تعهدوا بإنشاء اقتصاد السوق الحر ورفعوا القيود لتسهيل التدفق النقدي.

وفي وقت تحول فيه الاقتصاد إلى الدولار سريعا إذ أصبحت أسعار صرف الدولار في كل مكان من واجهات المتاجر إلى محطات الوقود، هناك مخاوف بشأن أزمة سيولة في الليرة في بلد ذي بنية تحتية محدودة للمدفوعات الرقمية.

وقال مصرفيون سوريون إن أحد العوامل وراء خطة إصلاح العملة هو القلق بشأن تداول ما يُقدر بنحو 40 تريليون ليرة سورية خارج النظام المالي الرسمي. ومن شأن إصدار أوراق نقدية جديدة تحسين رقابة الحكومة على النقد المتداول.

كما يحمل هذا القرار دلالة رمزية مهمة بالتخلص من إرث حكم عائلة الأسد الذي دام لأكثر من 5 عقود. ويظهر وجه بشار الأسد على الورقة النقدية الأرجوانية من فئة ألفي ليرة، في حين تحمل الورقة الخضراء من فئة ألف ليرة صورة والده حافظ الأسد.

وقال كرم شعار الخبير الاقتصادي السوري البارز والمستشار لدى الأمم المتحدة إن تغيير الأوراق النقدية التي تحمل صورة الأسد تحول سياسي ضروري. إلا أنه حذر من أن إعادة تقييم العملة قد يربك المستهلكين، وخاصة كبار السن.

وقال شعار لرويترز "بدلا من ذلك، يمكن لسوريا أن تصدر فئات أعلى من العملة نفسها، مثل أوراق نقدية من فئة 20 ألف ليرة أو 50 ألف ليرة، وهو ما من شأنه أن يحقق أهدافا مماثلة من حيث تسهيل التعامل مع النقد وتخزينه، مع تجنب التكلفة الكبيرة لإصلاح العملة بالكامل، والتي قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات."

المصدر :رويترز

https://www.aljazeera.net/ebusiness/2025/8/22/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B7%D8%A8%D8%A7%D8%B9%D8%A9

15 - شكل العملة السورية الجديدة"، إلا أن الادعاء كاذب.

كذب: تداولت حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا صور تظهر تصميمات لفئات نقدية مختلفة، يظهر عليها صور شهداء في الثورة السورية ومعالم سورية من مدن متعددة، زاعمة أنها "شكل العملة السورية الجديدة"، إلا أن الادعاء كاذب.

أحد النماذج المتداولة مع الادعاء

هل صدرت تصميمات رسمية حديثة للعملة السورية؟

عبدالعزيز الخليفة الاثنين 27 كانون ثاني 2025

الادعاء

تداولت حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي مؤخرا صور تظهر تصميمات لفئات نقدية مختلفة يظهر عليها صور شهداء في الثورة السورية ومعالم سورية من مدن متعددة، زاعمة أنها "شكل العملة السورية الجديدة."

وحصل الادعاء على انتشار واسع في منصات التواصل الاجتماعي، حيث تفاعل معه عدد كبير من السوريين، خاصة في ظل استمرار التعامل في في الليرة السورية الحالية التي تحمل بعض فئاتها صور لرئيس النظام المخلوع بشار الأسد ووالده حافظ الأسد، سوف تجدون عينة من الحسابات التي ساهمت في نشر الادعاء بـ "قائمة مصادر الادعاء" نهاية المادة.

دحض الادعاء

أجرى فريق منصة "تأكد" بحثًا للتحقق من حقيقة الادعاء والصور التي زعمت أن تظهر "الشكل الجديد للعملية السورية"، فتبين أنه غير صحيح.

وتوصل البحث العكسي، والبحث باستخدام كلمات مفتاحية مرتبطة بالادعاء أن مصدر التصميمات المتداولة، هو شاب سوري يدعى" محمد نور السحار" والذي

كان نشر التصميمات التي عمل عليها عبر صفحته الشخصية بفيسبوك في 18 كانون الثاني/ يناير الجاري .

وقال الشاب في منشور أرفقه بصور تصاميمه، "بعد عملية دراسة و إعداد و تصميم لأكثر من 20 يوم, أقدم رؤيتي و فكرتي لتحديث الليرة السورية لسوريا الحرة"، كما شرح بذات المنشور المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها في التصميم.

ورغم انتشار مطالبات بإصدار عملة ورقية جديدة في سوريا عبر مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب وجود صورة بشار وحافظ الأسد على العملة السورية الحالية، إلّا أنّ القرار سياسي بالدرجة الأولى بحسب وزير التجارة السوري وحماية المستهلك، لؤي المنجد، فصلًا عن ضرورة تحقيق عدّة عوامل وشروط صادرة عن صندوق النقد الدولي.

وكان مصرف سوريا المركزي، أكد في منشور عبر صفحته بفيسبوك في 9 كانون الأول/ ديسمبر 2024، أن "العملة المعتمدة في التداول في سوريا هي الليرة السورية بكافة فئاتها، ولم يتم سحب أي فئة من التداول."

كيف تستبدل العملة؟

تتكون عملية إصدار عملة جديدة من عدة مراحل، تشمل التصميم الذي يتضمن عملية اختيار الرموز وصولا إلى المصادقة من الحكومة أو وزارة المالية، إلى الطباعة، كما تتبع الحكومة عدة إجراءات لدمج العملات القديمة بالجديدة في السوق.

ويمكن للبنوك المركزية الإبقاء على العملة مع تغيير أوراق النقد، كما ويمكن أن يغير العملة برمتها إلى أخرى جديدة بسعر صرف جديد وربما اسم جديد.

الاستنتاج

الادعاء بأن الصور هي تصاميم رسمية لشكل العمل السورية الجديدة غير صحيح.

الصور من تصميم شاب سوري عمل عليها كمبادرة فردية ونشرها على صفحته بفيسبوك.

لم يصدر أي تصريح رسمي بشأن تغيير العملة أو سحب فئات منها من الحكومة الجديدة.

أدرجت المادة في قسم" كذب"وفق" منهجية تأكد."

https://verify-sy.com/details/10611/%D9%87%D9%84-%D8%B5%D8%AF%D8%B1%D8%AA-%D8%AA%D8%B5%D9%85%D9%8A%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D8%B1%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D8%AF%D9%8A%D8%AB%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%9F

16 - السوريون ينتظرون عُملتهم الجديدة... حذف أصفار ولا مكان للأسد ووالده

دمشق :سعاد جروس، نُشر: 16:47-23 أغسطس 2025 م .29 صفَر 1447 هـ

ضمن حملة مصرف سوريا المركزي لتوضيح تفاصيل إصدار عملة سورية جديدة خالية من صور الرئيس المخلوع بشار الأسد ووالده حافظ، مع حذف صفرين منها، أوضح حاكم المصرف المركزي، عبد القادر حصرية، السبت، أن إصدار العملة الجديدة هو «إجراء فني وتنظيمي ضمن إطار السياسة النقدية لمصرف سوريا المركزي» ويهدف إلى تحسين إدارة التداول النقدي، وتسهيل عمليات الدفع والشراء.

وأثارت الأنباء حول نية دمشق إصدار أوراق نقدية جديدة وحذف صفرين منها، مخاوف في الشارع السوري، من احتمال ارتفاع الأسعار، أو حصول ارتباك في تداول العملة الجديدة، رغم الارتياح لإزالة صور «الأسدين» (الأب والابن) من الأوراق النقدية التي اعتادوا استخدامها عقوداً.

في أحد مكاتب تصريف العملات في ساحة المحافظة، وسط العاصمة دمشق، كانت سيدة في العقد السادس من العمر تحاول بصعوبة إحكام إغلاق حقيبتها المحشوة برزم مالية تقاضتها من المكتب. وتعليقاً على أنباء تغيير العملة السورية، قالت متنهدة: «ليتنا على الأقل نتخلص من النحس». وأوضحت ما تقصده قائلة إنه منذ أن طبع بشار الأسد صورته على العملة السورية «طارت البركة منها.»

وتابعت مشيرة إلى حقيبتها المنتفخة بالأموال: «هذا المبلغ مليون ليرة. قبل عشرين عاماً كان يشتري كمية معتبرة من الأغراض، بينما الآن قيمته مائة دولار أميركي، لا تكفي مصاريف أسبوع.»

وافقها الرأي عبد الساتر أحمد (40 عاماً) من الغوطة الشرقية، قائلاً: «تخيَّل أن تكون مجبراً على حمل صورة الذي دمَّر حياتك في جيبك طوال الوقت». وتابع: «سئمنا من دفاتر عائلة الأسد»، في إشارة إلى طرفة تداولها سوريون لدى إصدار ورقة نقدية من فئة الألف ليرة في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد تحمل صورته. والطرفة تتحدث عن سوري بسيط عثر على ورقة الألف ليرة في الشارع، وظنَّها البطاقة الشخصية للرئيس، فأصر على إعادتها له. ومكافأة له على الأمانة، مُنح عشر قطع نقدية من فئة الألف، فاستغرب المواطن ذلك وقال: «أعدتُ البطاقة الشخصية فأُعطِيتُ دفتر العائلة.»

وخلال سنوات الحرب، انهارت قيمة الليرة السورية إلى مستويات غير مسبوقة، لتفقد أكثر من 99 في المائة من قيمتها الشرائية. كما تسارع الانهيار بعد فرض «عقوبات قيصر» عام 2020. وبالمقارنة كان سعر صرف الدولار الأميركي الواحد يعادل خمسين ليرة عام 2011، ومع حلول عام 2019 وصل إلى 3 آلاف ليرة، ليتجاوز 15 ألف ليرة عام 2024. وبعد سقوط النظام في ديسمبر (كانون الأول) الماضي، شهد سعر الصرف تذبذبات حادة، ليستقر منذ أشهر عند حد عشرة آلاف ليرة للدولار الواحد.

منال خضر (48 عاماً)، وهي موظفة في القطاع الحكومي، قالت إنها ليس لديها تصور، ولا تعرف إذا كان حذف الأصفار سينعكس إيجاباً على الاقتصاد وعلى معيشة المواطن أم لا، متسائلة عما إذا كان فعلاً «أولوية» للسوريين في وضعهم الراهن، مشيرة إلى أن هذا الموضوع سبق أن طُرح في عهد النظام السابق، بعد تدهور قيمة الليرة إلى مستويات غير مسبوقة «لكن كان هناك تردد في اتخاذ هذا القرار.»

وجدير بالذكر أن المصرف المركزي في عهد النظام السابق واجه الانهيار الحاد في قيمة الليرة بإصدار أوراق نقدية من فئة 5 آلاف ليرة عام 2021. ولكن محللين اقتصاديين يقولون اليوم إن طرح عملة جديدة بفئات أعلى قد يكون حلاً أقل إرباكاً للمتداولين من حل حذف الأصفار.

مقاتلون يدوسون على صورة الرئيس السابق بشار الأسد في كفر نايا بريف حلب يوم 29 نوفمبر الماضي (د.ب.أ)

ولكن ثمة مخاوف في الشارع من التأثيرات السلبية لحذف الأصفار على الأوضاع المعيشية المتردية، ولا سيما أنها لم تشهد التحسن الكافي الذي كان مرتقباً بعد سقوط النظام، وإعلان رفع العقوبات الدولية عن سوريا، وتوقيع مذكرات تفاهم لعشرات المشاريع الاستثمارية.

وفي محاولة لطمأنة الرأي العام، استبعد حاكم المصرف المركزي السوري، عبد القادر حصرية، أي انعكاسات سلبية على قيمة العملة الوطنية، وقال في تصريح لوكالة الأنباء الرسمية (سانا) إن إصدار العملة النقدية الجديدة «لا يرتبط بزيادة الكتلة النقدية في السوق» وإنما يهدف بشكل أساسي إلى «تحسين جودة الأوراق النقدية المتداولة، وضمان تلبية احتياجات السوق.«

ويرى المهندس المعماري مازن الحاج (55 عاماً)، وهو مدير شركة تعهدات هندسية، أن تغيير العملة وحذف الأصفار «ضرورة ملحة»، مع أن ذلك لا يسهم في تحسين قيمة الليرة المرتبط بتحسن الوضع الاقتصادي، برأيه. ولكنه يضيف أن هناك ضرورة «لتسهيل التعاملات المالية»، لافتاً إلى أن طبيعة عملهم تستلزم تداول مبالغ مالية كبيرة، وهم يواجهون حالياً مشكلات في نقل الأموال ودفعها؛ مشيراً – تحديداً- إلى المخاوف من التعرض للسطو، وأيضاً فرز الرزم، فهناك فئات صادرة بشكلين مختلفين مثل فئة الألف وفئة الخمسمائة، والقديمة منها تلفظها آلات العدّ، فضلاً عن قراءة أعداد الأصفار الضخمة. ويوضح: «هذه المشكلات في التعاملات اليومية منهِكة وتهدر الجهد والوقت». ويلفت إلى أنهم منذ سقط النظام يتداولون بالدولار الذي كان محظوراً، وذلك لتسهيل التعامل؛ مشيراً إلى أن العملة الأميركية ليست دائماً متوفرة.

وتشير تقارير اقتصادية محلية إلى أن أحد أسباب خطة إصلاح العملة، هو ما يقال عن وجود نحو 40 تريليون ليرة سورية خارج النظام المالي الرسمي، وسط

مخاوف من أن فلول النظام السابق استولوا على كميات منها، ويقومون من خلالها بالتحكم في سعر الصرف. ومن شأن إصدار أوراق نقدية جديدة تحسين رقابة الحكومة على النقد المتداول.

https://aawsat.com/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/5178323-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D9%88%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B8%D8%B1%D9%88%D9%86-%D8%B9%D9%8F%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%87%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%A3%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%B1-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%85%D9%83%D8%A7%D9%86-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%AF

17 - سوريا تخطط لطرح عملة جديدة وحذف أصفار لتعزيز الثقة بالليرة

عين ليبيا| نُشر: الإثنين، 25 أغسطس 2025 - 17:30

غلوبال لوك برس، الاقتصاد السوري

أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية، مساء الاثنين، إزالة لوائح العقوبات المفروضة على سوريا من مدونة القوانين الفيدرالية، في خطوة تاريخية تعكس تحولاً كبيراً في العلاقة الاقتصادية والسياسية بين واشنطن ودمشق.

وأفادت الوزارة أن قرار الإزالة سيدخل حيز التنفيذ ابتداءً من يوم الثلاثاء 26 أغسطس 2025، ما يمهد الطريق أمام عودة سوريا للنظام المالي العالمي وإعادة تفعيل تعاملاتها الاقتصادية الدولية.

في السياق، يشهد الاقتصاد السوري خطوات ملموسة لإعادة هيكلة النظام النقدي، مع توجه المصرف المركزي نحو حذف أصفار من العملة الوطنية وطرح عملة جديدة، في محاولة لتسهيل التعاملات اليومية وتعزيز الثقة بالليرة، بحسب وكالة الأنباء السورية "سانا."

وأكد حاكم المصرف المركزي السوري، عبد القادر الحصرية، في لقاء خاص مع الإخبارية، أن المصرف بصدد دمج النظام المالي السوري مع النظام المالي العالمي للمرة الأولى في تاريخ الاقتصاد السوري.

وأشار الحصرية إلى أن المصرف نجح منذ سقوط النظام السابق في تحسين قيمة الليرة السورية بنحو 35% رغم الظروف الصعبة، مؤكداً أن حذف الصفرين من العملة السورية أمر محسوم ولن يؤثر على قيمتها الفعلية.

وأضاف أن طباعة العملة الجديدة ستتم بالاعتماد على مصدرين أو ثلاثة مع وضع معايير أمنية مشددة لحمايتها من التزوير وتعزيز الثقة بها، موضحاً أن العملية لن تتم عبر التمويل بالعجز كما كان يحدث في النظام السابق، بل وفق ضوابط اقتصادية تراعي مصالح المواطنين.

وأكد حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، وجود "خطة قيد الإعداد وهي في مراحل متقدمة لطرح عملة نقدية جديدة لسوريا"، مشيراً إلى أن الهدف الأساسي هو تطوير البنية النقدية وتحسين جودة الأوراق النقدية وضمان تلبية احتياجات السوق، وأضاف أن "العملة الجديدة ستدخل التداول بشكل أصولي وفق أحكام قانون مصرف سورية المركزي رقم 23 لعام 2002، ولن تكون هناك انعكاسات سلبية على قيمة العملة الوطنية."

وستطرح العملة الجديدة وفق خطة ثلاثية المراحل: المرحلة الأولى تداول تدريجي بجانب الفئات الحالية، المرحلة الثانية البدء بالتبديل، والمرحلة الثالثة يصبح التبديل حصرياً عبر مصرف سورية المركزي، وستُطبع الأوراق النقدية الجديدة لدى مصادر دولية موثوقة باستخدام أحدث التقنيات المضادة للتزوير، بحسب تصريح حصرية، فيما ذكرت "رويترز" أن شركة روسية ستتولى الطباعة.

حاكم مصرف سوريا المركزي يكشف عن تصميم الليرة السورية الجديدة: رمز لسوريا التي ولدت من جديد بدلاً من صورة الأسد

كشف حاكم مصرف سوريا المركزي، عبد القادر حصرية، في مقابلة مع CNBC"عربية" اليوم الاثنين، تفاصيل العملة السورية الجديدة التي تستعد الحكومة لطرحها قريباً.

وأشار حصرية إلى أن التصميم الجديد للعملة السورية لن يحمل صورة أي شخصية، بما في ذلك صورة الأسد التي كانت موجودة سابقاً، بل سيكون رمزيًا ويعكس "سوريا التي ولدت من جديد."

وأضاف أن العملة الجديدة تمثل "جزءاً من تحررنا المالي بعد تحقيق تحررنا السياسي."

وأوضح أن المصرف يستعد لطرح عطاء دولي لطباعة العملة الجديدة، مفتوح لجميع الدول، حتى الولايات المتحدة، مع وجود فترة انتقالية كافية لاستبدال العملة القديمة بالجديدة.

وحول الإصلاحات النقدية، أكد أن حذف صفرين من العملة لا يؤثر على قيمتها الشرائية، بل يهدف إلى تسهيل العمليات الحسابية وتعزيز الثقة بالليرة السورية.

كما شدد على استقلالية المصرف المركزي عن الحكومة السورية كركيزة أساسية في رسم السياسات النقدية.

وفيما يخص حوالات المغتربين، أوضح أن المصرف المركزي يعمل على إعادة بناء شبكة علاقات مع البنوك المراسلة عالمياً لتسهيل تحويل الأموال، كما كشف عن فتح حسابات لدى بعض البنوك المركزية لتعزيز الحضور المالي لسوريا دولياً.

وبالنسبة لنظام "سويفت"، أفاد حصرية بأن المصارف الخاصة السورية تستخدم النظام فعلياً، فيما يجري إدخال المصارف العامة ضمنه خلال أسابيع مقبلة، دون تحديد موعد دقيق.

وتشير التجارب العالمية إلى أن نجاح حذف الأصفار مرتبط بإصلاحات اقتصادية شاملة، مثلما حدث في تركيا عام 2005 أو البرازيل، حيث لم يكن مجرد تغيير الأصفار كافياً لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

وقال الخبير الاقتصادي الدكتور مازن ديروان، مستشار أول وزير الاقتصاد والصناعة السوري، لموقع "اقتصاد سكاي نيوز عربية" إن "حذف الأصفار أو إضافتها بحد ذاته لا تأثير له على الاقتصاد بشكل عام. ما يؤثر هو حجم الكتلة النقدية مقابل الناتج القومي ومخزون المصرف المركزي من القطع النادرة والذهب."

وأضاف: "الفرق الوحيد هو تسهيل التعامل بالليرة لتصغير الأرقام، ويمكن إجراء إصلاح اقتصادي فعال دون تغيير عدد الأصفار."

من جهته، رأى الدكتور عماد الدين المصبح، أستاذ الاقتصاد في كليات الشرق العربي، أن حذف الأصفار "إجراء صحيح من الناحية التنظيمية لتبسيط التعاملات

اليومية وتخفيف عبء الأرقام الفلكية"، لكنه شدد على أن "نجاح الخطوة يرتكز على إصلاحات هيكلية عميقة تشمل تعزيز الإنتاج الزراعي والصناعي، إصلاح ضريبي جذري، ترشيد الاستيراد وتشجيع التصدير، وإعادة دمج الثروة الوطنية ضمن الدورة الاقتصادية الشفافة."

ووفق المصبح، فإن آلية التنفيذ تتطلب خارطة طريق واضحة تشمل استبدال تدريجي للعملة القديمة بالجديدة، فترة تداول مزدوجة لضمان سلاسة الانتقال، وسحب منظم وشفاف للأوراق النقدية الملغاة، مع التأكيد أن الأثر المباشر على السيولة وسعر الصرف سيكون محدوداً ومؤقتاً ما لم يُدعَّم بخطوات إصلاحية أعمق.

سيناتور أمريكي يدعو لإلغاء قانون قيصر ويؤكد: آن الأوان لرفع العقوبات عن سوريا

أكد السيناتور الأمريكي جو ويلسون، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ساوث كارولاينا، أن الوقت قد حان لإلغاء قانون "قيصر" المفروض على سوريا، واصفاً ذلك بأنه "أولوية لإدارة الرئيس دونالد ترامب"، ومعبّراً عن التزامه بدعم هذا التوجه على مستوى الحزبين الجمهوري والديمقراطي.

وقال ويلسون في منشور له على منصة "إكس" بعد زيارة قام بها إلى دمشق: "زيارة سوريا كانت ذات مغزى خاص بالنسبة لي، وأنا ممتن للاستقبال الحار. لقد حان الوقت لإلغاء قانون قيصر بالكامل."

وأضاف أن "سوريا الموحدة والمستقرة والمزدهرة تتطلب تمثيلاً من الجميع، ولصالح الجميع"، مشيراً إلى أن الحوار هو الطريق لتجاوز الخلافات، لا العنف.

وتابع السيناتور: "لطالما ألهمني الشعب السوري، سواء الذين التقيتهم في مخيمات اللاجئين أو الأمريكيون السوريون الذين يدافعون عن سوريا حرة. لقد أعلنني نظام الأسد عدواً للدولة، هو الآن في موسكو، وأنا بفضل الله في دمشق."

https://www.eanlibya.com/%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%AE%D8%B7%D8%B7-%D9%84%D8%B7%D8%B1%D8%AD-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D8%B0%D9%81-/%D8%A3%D8%B5%D9%81%D8%A7%D8%B1-%D9%84

18 - حصري-مصادر: سوريا تعتزم إعادة تقييم عملتها وحذف صفرين سعيا لتحقيق الاستقرار

reuters_tickers

من فراس دالاتي، تم نشر هذا المحتوى على 23أغسطس 2025 - 06:11

دمشق (رويترز) – كشفت سبعة مصادر ووثائق اطلعت عليها رويترز أن سوريا ستصدر أوراقا نقدية جديدة وتحذف صفرين من عملتها، في محاولة لاستعادة الثقة في الليرة التي انخفضت قيمتها بشدة.

تهدف الخطوة إلى تعزيز الليرة السورية بعد انهيار قوتها الشرائية إلى مستويات لم يسبق لها مثيل في أعقاب صراع استمر 14 عاما وانتهى بالإطاحة بالرئيس بشار الأسد في ديسمبر كانون الأول.

وتأكيدا لهذه الخطوة، قال حاكم مصرف سوريا المركزي عبد القادر حصرية يوم الجمعة إن إعادة تقييم العملة تمثل ركيزة استراتيجية في الإصلاحات المالية والنقدية.

وقال في تصريح لقناة العربية التي يملكها سعوديون "شكلنا لجان مع المصارف الخاصة ومع المصارف العامة والمختصين في المصرف المركزي لنشوف احتياجات التغيير فهي ليست اطلاع على تقارير... فنحن اليوم تغيير العملة هي أحد ركائز استراتيجيتنا بالنسبة للإصلاح المالي والنقدي وهي اليوم ضرورة بالنسبة لنا."

وأضاف أن الإطار الزمني لإصدار العملة الجديدة لا يزال "قيد الدراسة."

فقدت الليرة السورية أكثر من 99 بالمئة من قيمتها منذ اندلاع الحرب في عام 2011، ووصل سعر الصرف الآن إلى حوالي 10 آلاف ليرة مقابل الدولار مقارنة مع 50 ليرة قبل الحرب.

وتسبب الانخفاض الحاد في قيمة العملة في زيادة صعوبة المعاملات اليومية والتحويلات المالية.

وعادة ما تحمل الأسر وهي تشتري طلباتها الأسبوعية من البقالة أكياسا بلاستيكية سوداء تحتوي على نصف كيلوجرام على الأقل من الأوراق النقدية من فئة خمسة آلاف ليرة، وهي أعلى فئة حاليا.

وبحسب وثيقة اطلعت عليها رويترز، أبلغ مصرف سوريا المركزي البنوك الخاصة في منتصف أغسطس آب بأنه يعتزم إصدار عملة جديدة مع "حذف أصفار"، في محاولة لتسهيل المعاملات وتحسين الاستقرار النقدي.

تحدثت رويترز مع خمسة مصادر في بنوك تجارية ومصدر في المصرف المركزي ومسؤول اقتصادي سوري وقالوا إن المصرف المركزي أبلغهم لاحقا بأنه سيتم حذف صفرين. وطلبوا عدم الكشف عن هوياتهم لأن الأمر يتعلق بقرار لم يُعلن بعد.

وترأس مخلص الناظر نائب حاكم المصرف المركزي اجتماعات بشأن إصلاح وضع الليرة بحسب المصادر في البنوك التجارية التي حضرت الاجتماعات.

لم يستجب الناظر لطلب للتعليق. وأحجمت أمل المصري مدير مديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في المصرف المركزي عن التعليق قائلة إن الأمر سري للغاية. كما لم ترد وزارة المالية السورية على طلب للتعليق.

لم يتضح بعد ما إذا كانت إعادة تقييم الليرة ستتطلب موافقة تشريعية. ومن المقرر أن تُجري سوريا أول انتخابات لتشكيل مجلس تشريعي جديد في سبتمبر أيلول.

وقال مصرفيان ومصدر سوري آخر مطلع على الأمر لرويترز إن سوريا اتفقت مع شركة جوزناك الروسية الحكومية لطباعة النقود على إصدار الأوراق النقدية الجديدة.

وأضافوا أنه جرى الاتفاق خلال زيارة وفد سوري رفيع المستوى لموسكو أواخر يوليو تموز. ولم تستجب شركة جوزناك، التي طبعت أيضا العملة السورية في عهد الأسد، لطلبات التعليق.

*تحول سياسي

في عهد الأسد، كان استخدام العملات الأجنبية محظورا لكن قادة سوريا الجدد تعهدوا بإنشاء اقتصاد السوق الحر ورفعوا القيود لتسهيل التدفق النقدي.

وفي وقت تحول فيه الاقتصاد إلى الدولار سريعا إذ أصبحت أسعار صرف الدولار في كل مكان من واجهات المتاجر إلى محطات الوقود، هناك مخاوف بشأن أزمة سيولة في الليرة في بلد ذي بنية تحتية محدودة للمدفوعات الرقمية.

وقال ثلاثة من المصرفيين السوريين إن أحد العوامل وراء خطة إصلاح العملة هو القلق بشأن تداول ما يُقدر بنحو 40 تريليون ليرة سورية خارج النظام المالي الرسمي. ومن شأن إصدار أوراق نقدية جديدة تحسين رقابة الحكومة على النقد المتداول.

كما يحمل هذا القرار دلالة رمزية مهمة بالتخلص من إرث حكم عائلة الأسد الذي دام لأكثر من خمسة عقود. ويظهر وجه بشار الأسد على الورقة النقدية الأرجوانية من فئة 2000 ليرة، بينما تحمل الورقة الخضراء من فئة 1000 ليرة صورة والده حافظ الأسد.

ويخطط المسؤولون لإطلاق حملة إعلامية في الأسابيع المقبلة قبل الطرح الرسمي للأوراق النقدية الجديدة في الثامن من ديسمبر كانون الأول، الذكرى السنوية الأولى للإطاحة بالأسد.

وقال مديران في بنكين تجاريين لرويترز إن المصرف المركزي وجه البنوك للتأهب لإصدار الأوراق الجديدة بحلول منتصف أكتوبر تشرين الأول.

وطلب تعميم المصرف المركزي، والذي اطلعت عليه رويترز، من البنوك إعداد تقارير مفصلة عن التجهيزات المتوفرة لديها، بما في ذلك عدد الكاميرات وماكينات عد النقود وسعة التخزين وإجراء اختبارات لضمان قدرة الأنظمة الآلية على التعامل مع الأوراق الجديدة.

وقال المسؤولون الخمسة في البنوك التجارية إنهم تلقوا إخطارا بأن فترة انتقالية مدتها 12 شهرا ستسمح بتداول الأوراق النقدية القديمة والجديدة حتى الثامن من ديسمبر كانون الأول 2026.

وقال كرم شعار الخبير الاقتصادي السوري البارز والمستشار لدى الأمم المتحدة إن تغيير الأوراق النقدية التي تحمل صورة الأسد تحول سياسي ضروري.

إلا أنه حذر من أن إعادة تقييم العملة قد يربك المستهلكين، وخاصة كبار السن، إلى جانب الافتقار إلى إطار تنظيمي واضح أو خطة للتطبيق الكامل على مستوى البلاد نظرا لتفاوت سيطرة الدولة على مناطق البلاد.

وقال شعار لرويترز "بدلا من ذلك، يمكن لسوريا أن تصدر فئات أعلى من العملة نفسها، مثل أوراق نقدية من فئة 20 ألف ليرة أو 50 ألف ليرة، وهو ما من شأنه أن يحقق أهدافا مماثلة من حيث تسهيل التعامل مع النقد وتخزينه، مع تجنب التكلفة الكبيرة لإصلاح العملة بالكامل، والتي قد تصل إلى مئات الملايين من الدولارات."

)إعداد رحاب علاء وحسن عمار للنشرة العربية – تحرير سها جادو(

https://www.swissinfo.ch/ara/%D8%AD%D8%B5%D8%B1%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%3A-%D8%B3%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B9%D8%AA%D8%B2%D9%85-%D8%A5%D8%B9%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%B9%D9%85%D9%84%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%88%D8%AD%D8%B0%D9%81-%D8%B5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D8%B3%D8%B9%D9%8A%D8%A7-%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1/89877168

19 - ما قصة تغيير العملة في سوريا عقب سقوط نظام الأسد .. وكيف تتم عملية استبدال العملات المحلية ؟

التاريخ: الأربعاء, 18 كانون الأول 2024

برزت مسألة استبدال العملات المحلية في عدد من الدول التي تواجه صراعات سياسية وأزمات اقتصادية كبرى، خاصة تلك التي تعاني من تضخم مرتفع وانخفاض حاد في قيمة عملتها.

سوريا تعد مثالًا بارزًا على ذلك، حيث طرحت مطالبات بتغيير العملة عقب سقوط نظام بشار الأسد كخطوة للتخلص من رموز النظام السابق وتحقيق استقرار اقتصادي.

لكن عملية إصدار عملة جديدة ليست مجرد تغيير في الشكل؛ فهي خطوة استراتيجية تتطلب إعدادًا دقيقًا وتنفيذًا متقنًا لتجنب آثار اقتصادية سلبية طويلة الأمد.

الوضع الراهن للعملة السورية

أكد مصرف سوريا المركزي بعد سقوط نظام بشار الأسد أن العملة الرسمية للتداول في البلاد هي الليرة السورية بجميع فئاتها، مشددًا على عدم سحب أي فئة من التداول ورغم هذا التأكيد، فإن ضعف العملة وتدهور قيمتها نتيجة الأزمات المتراكمة زاد من الضغط الشعبي لإصدار عملة جديدة تعكس مرحلة سياسية واقتصادية جديدة عقب سقوط نظام بشار الأسد والتخلص من رموز النظام السابق.

الخيارات المتاحة لتغيير العملة

1.تحديث الأوراق النقدية

يمكن للبنك المركزي الإبقاء على العملة الحالية مع تغيير تصميم الأوراق النقدية، وهو إجراء أقل تعقيدًا نسبيًا. مثال على ذلك، بنك السودان المركزي الذي قام مؤخرًا بتغيير تصميم أوراق فئتي 500 و1000 جنيه لمواجهة التزوير وتعزيز الثقة.

2.إصدار عملة جديدة

يتضمن إصدار عملة جديدة استبدال العملة القديمة بالكامل بعملة جديدة تحمل اسمًا وقيمة مختلفين. هذه الخطوة قد تترافق مع تعديل سعر الصرف وإعادة هيكلة النظام النقدي، مما يتطلب تخطيطًا دقيقًا لضمان نجاح العملية.

تحديات إصدار عملة جديدة

1.الاستقلال النقدي

وفقًا لدراسة صندوق النقد الدولي، فإن إصدار عملة جديدة يحتاج إلى استقرار مالي وسياسات اقتصادية سليمة. الفشل في تحقيق هذه الشروط قد يؤدي إلى فقدان الثقة في العملة الجديدة، وهو أمر مكلف جدًا من حيث الوقت والموارد لاستعادته.

.2الموارد الاحتياطية

تعتمد قدرة البنك المركزي على دعم العملة الجديدة على حجم احتياطياته من العملات الأجنبية (مثل الدولار) والذهب في الحالة السورية، لم تُنشر بيانات عن الاحتياطي النقدي منذ أكثر من عقد. آخر التقديرات في 2010 أشارت إلى وجود 18.5 مليار دولار و25.8 طنًا من الذهب لكن غياب بيانات محدثة يزيد من صعوبة التنبؤ بقدرة البنك المركزي على دعم العملة الجديدة.

خطوات إصدار العملة الجديدة

.1التحضير والإعداد

تحديد سلطة الإصدار :يجب أن يتمتع البنك المركزي بسلطة حصرية لإصدار العملة الجديدة ومراقبة الكميات المصدرة كما يختار البنك نظام سعر الصرف المناسب، سواء كان مربوطًا بعملة أجنبية (مثل الدولار) أو يعتمد على العرض والطلب (نظام التعويم).

اختيار نظام سعر الصرف:

النظام المربوط: تُربط العملة بعملة قوية مثل الدولار، ما يساهم في تحقيق استقرار نقدي.

النظام المعوّم: يترك تحديد سعر الصرف للعرض والطلب، مما يعكس أداء الاقتصاد المحلي.

التعويم المدار: يجمع بين النظامين السابقين، حيث تتدخل السلطات في السوق لتقليل التقلبات الكبيرة.

.2إصدار العملة

تقييم العملة: لتسهيل عملية التحول، يُفضل استخدام نسبة تحويل بسيطة مثل إزالة أصفار من العملة القديمة.

تصميم الأوراق النقدية: يجب أن تكون الأوراق النقدية سهلة التمييز وعالية الأمان ضد التزوير يتضمن التصميم ألوانًا مميزة لكل فئة وأرقامًا كبيرة لتسهيل القراءة.

تحديد الكميات المطبوعة: يتم تقدير الكمية المطلوبة من العملة الجديدة بناءً على حجم النقد المتداول حاليًا مع إضافة احتياطي لتلبية الطلب المستقبلي.

.3إطلاق العملة

الإعلان الرسمي:

يصدر إعلان يوضح تفاصيل التحويل، بما في ذلك كيفية استبدال العملة القديمة والجديدة.

يحدد الإعلان فترة زمنية يتم خلالها قبول العملتين معًا لتخفيف الضغط على السكان.

التعامل مع غير المقيمين: لتجنب تدفقات نقدية غير مرغوب فيها، يتم وضع قيود على تحويل العملة القديمة من قبل غير المقيمين.

.4إدارة العمليات النقدية

تنظيم سوق الصرف: يجب أن يتم تنظيم سوق الصرف الأجنبي لضمان كفاءة توزيع النقد الأجنبي.

إدارة الاحتياطيات الدولية: يعتمد استقرار العملة الجديدة على مدى كفاءة البنك المركزي في إدارة احتياطياته من العملات الأجنبية والذهب.

عملية استبدال العملة

إطلاق العملة :يحتاج الناس إلى معرفة كيفية استبدال الأوراق النقدية القديمة والودائع والكوبونات بأوراق نقدية وودائع جديدة أثناء التحويل، وعادة يصدر إعلان يشرح كيفية تحويل المقيمين وغير المقيمين للأوراق النقدية والكوبونات وكيفية التعامل مع أي حيازات من الأوراق النقدية تتجاوز المبلغ الذي يمكن تحويله ويصف الإعلان كيفية تحويل الودائع والالتزامات بالعملة القديمة، فضلا عن الأصول المالية غير المصرفية والمطلوبات والعقود الأخرى، ويسرد اللوائح التي تحكم المعاملات بالعملة القديمة والعملات الأجنبية الأخرى أثناء وبعد فترة التحويل.

يمكن استخدام الفترة بين الإعلان وتقديم العملة الجديدة لشرح عملية التحويل للأشخاص والمؤسسات، وخلال هذه الفترة، يجوز للجمهور إيداع أي حيازات نقدية إضافية في حسابات لدى البنوك، مما يخفف الضغط على البنوك أثناء التحويل الفعلي.

الإنفاق خلال التحويل :تصبح العملة الجديدة قانونية اعتبارا من اليوم الأول لفترة التحويل، ومن شأن السماح باستخدام كل من العملة القديمة والجديدة أثناء التحويل أن يقلل من الضغوط على السكان للتخلص من أوراقهم النقدية القديمة ويُسمح للمحلات التجارية بالمساعدة في عملية التحويل من خلال استبدال الأوراق النقدية القديمة بأوراق نقدية جديدة.

الحد من تدفقات العملة القديمة :قد تشعر السلطات بالقلق إزاء تدفقات الأوراق النقدية القديمة من غير المقيمين الذين يشترون السلع خلال فترة التحويل، لتجنب التدفقات الكبيرة، لا تسمح الحكومات عادة إلا للمقيمين الذين تجاوزوا سنًا معينة بالتحويل، ولا يُسمح لغير المقيمين بشراء أوراق نقدية جديدة، باستثناء السياح، الذين يُسمح لهم عادة بتغيير مبلغ محدود.

القروض والودائع المصرفية :يتم تحويل القروض والودائع المصرفية المحلية (للمقيمين وغير المقيمين) المقومة بالعملة القديمة إلى عملة جديدة في اليوم الأول من فترة التحويل. ويتم تغطية المقيمين وغير المقيمين على حد سواء، وعادة ما يتم منح المودعين الراغبين في الاحتفاظ بودائعهم المقومة بالعملة القديمة الفرصة للقيام بذلك من خلال طلب سدادها بأوراق نقدية من العملة القديمة في غضون فترة قصيرة بسعر التحويل الرسمي. (يمكن للبنك المركزي أو الحكومة توفير العملة من الأوراق النقدية القديمة المكتسبة أثناء التحويل).

العقود المالية بالعملة القديمة :يجب تحويل جميع العقود المالية بين المقيمين والتي يتم التعبير عنها بالعملة القديمة إلى شروط عملة جديدة، يمكن أن تظل العقود بين المقيم وغير المقيم في البلد الذي يخضع للتحويل مقومة بالعملة القديمة.

القوانين الداعمة لاصدار عملة جديدة

تتطلب عملية إصدار العملة الجديدة وضع إطار قانوني يدعم:

منح العملة الجديدة صفة قانونية.

تنظيم عمليات الصرف الأجنبي.

تحديد كيفية التعامل مع الأصول المالية والعقود المقومة بالعملة القديمة.

صياغة لوائح تدير عملية استبدال العملة وضمان سلاسة التنفيذ.

الأسباب التي تدفع الدول لتغيير عملاتها

.1الانفصال عن تحالف نقدي كما حدث بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، عندما احتاجت الدول المستقلة إلى إصدار عملات وطنية.

.2إصدار عملة موحدة إطلاق اليورو في الاتحاد الأوروبي مثال بارز على توحيد العملات لتعزيز التكامل الاقتصادي.

.3مكافحة التضخم في دول مثل زيمبابوي، استُبدلت العملة نتيجة انهيار قيمتها بفعل التضخم المفرط.

.4مواجهة التزوير كما في حالة السودان، تم استبدال العملات الورقية لمكافحة عمليات التزوير وضمان استقرار النظام النقدي.

خلاصة : يمثل استبدال العملات المحلية خطوة استراتيجية تستهدف تحقيق استقرار اقتصادي وتحسين الثقة بالنظام النقدي. ورغم التحديات، يمكن أن تسهم العملة الجديدة في تعزيز النمو الاقتصادي إذا تم التخطيط لها وتنفيذها بدقة تتطلب هذه العملية موارد مالية وبشرية قوية وإطارًا قانونيًا وتنظيميًا متينًا لضمان نجاحها.

تم التحديث في: الخميس, 23 كانون الثاني 2025 09:54

https://www.osoulfx.com/articles/change-currency-181224

20 - تغيير العملة السورية يفتح الجدل حول شركة "غوزناك" الروسية

العالم الاقتصادي- رصد: أغسطس 23, 2025

يشهد الملف الاقتصادي في سوريا تطوراً لافتاً بعد الكشف عن خطط حكومية لتغيير العملة المحلية عبر حذف صفرين وطرح أوراق نقدية جديدة، الخطوة، التي تناولتها وكالة "رويترز" وأكّدتها تصريحات لمسؤولين عبر قناة الحدث، تهدف إلى ضبط

السيولة وكبح المضاربات، لكنها سرعان ما أثارت جدلًا واسعًا بسبب هوية الشركة الروسية التي ستتولى عملية الطباعة.

وفي هذا التقرير نسلّط الضوء على ما نُشر حول القرار، وعلى الجدل المرتبط بالشركة الروسية، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية المحتملة لهذه الخطوة.

تغيير العملة السورية

نشرت وكالة رويترز في 22 آب/أغسطس 2025 تقريراً موسّعاً كشفت فيه أن الحكومة السورية تستعد لإجراء تغيير في عملتها الوطنية من خلال حذف صفرين من الليرة وطرح أوراق نقدية جديدة ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر المقبل.

وأوضح التقرير استناداً إلى وثائق ومصادر مطلعة، أن الخطة تتضمن فترة انتقالية تمتد حتى نهاية عام 2026 يُسمح خلالها بتداول العملة القديمة والجديدة معاً، في محاولة لتفادي إرباك التعاملات اليومية، وأضافت الوكالة أن هذا التغيير يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الثقة بالعملة المحلية وكبح المضاربات التي تضخمت في السنوات الأخيرة، وسط تقديرات بوجود عشرات التريليونات من الليرات المتداولة خارج النظام المصرفي الرسمي.

وفي السياق نفسه، نقلت قناة الحدث عن مستشار في وزارة الاقتصاد السورية تأكيده أن العملة الورقية الجديدة ستطرح في كانون الأول/ديسمبر المقبل مبيناً أن شركة روسية ستتولى عملية الطباعة، لكنه لم يذكر اسمها.

المستشار شدّد على أن الهدف الأساسي من التغيير هو وقف المضاربات المالية وإعادة ضبط حركة السيولة بما ينسجم مع خطة أوسع لإدارة السوق، غير أن الفارق بين ما ورد في تقرير "رويترز" وما جاء في تصريحات المستشار يكمن في هوية الشركة، إذ أوردت الوكالة اسمها صراحة بينما لم يُشر إليها في حديث الحدث، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام نقاش وجدل في الأوساط الاقتصادية والإعلامية حول طبيعة هذا التعاقد وأبعاده المستقبلية.

تاريخ العلاقة بين «غوزناك» والنظام السوري المخلوع

بدأت علاقة النظام المخلوع بشركة غوزناك الروسية في عام 2012، عندما فرضت أوروبا والولايات المتحدة عقوبات واسعة منعته من التعاقد مع الشركات

الغربية المتخصصة بطباعة العملة، ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية آنذاك وتراجع السيولة النقدية في الأسواق، لجأ النظام البائد إلى موسكو لتأمين أوراق نقدية جديدة بعيدا عن القيود الغربية، في خطوة عكست عمق الارتهان لروسيا في واحد من أكثر الملفات الاقتصادية حساسية.

وتشير تقارير متعددة إلى أن عملية الطباعة جرت عبر غوزناك، التي أرسلت شحنات كبيرة من الأوراق النقدية السورية إلى دمشق لدعم السوق المحلي ومنع الانهيار الكامل للتداول، هذا التعاون رسّخ تبعية النظام المخلوع للجانب الروسي، وربط استمرارية التداول النقدي بقدرة الشركة الروسية على توفير بدائل خارج إطار الرقابة والعقوبات الدولية، ما جعل من ملف العملة أداة إضافية بيد موسكو لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في سوريا.

العقوبات الغربية على «غوزناك«

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سلسلة من العقوبات على شركة «غوزناك» الروسية، التي تُعد الذراع الرسمي لموسكو في طباعة الأوراق النقدية والوثائق السيادية، ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدرجها الاتحاد الأوروبي على قائمة العقوبات بسبب دورها في طباعة جوازات سفر وبطاقات لمناطق أوكرانية أعلنت روسيا ضمّها بشكل أحادي، وهو ما اعتُبر مساهمة مباشرة في تكريس الاحتلال الروسي لتلك الأراضي، وفي الشهر نفسه، لحقت بها بريطانيا عبر عقوبات مشابهة شملت قيودًا على التعاملات المالية والتجارية مع الشركة.

أما العقوبات الأشد فكانت من الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 2024، حين أدرجت وزارة الخزانة الأميركية «غوزناك» على قائمة العقوبات بعد اتهامها بطباعة أكثر من مليار دولار من العملة الليبية لصالح حكومة خليفة حفتر في شرق ليبيا الغير معترف بها دولياً.

واشنطن وصفت تلك الخطوة بأنها تقويض مباشر لجهود الاستقرار في ليبيا ومساهمة في إغراق السوق بعملات غير مصرح بها، ما أدى إلى تفاقم الانقسام النقدي وإضعاف الدينار الليبي، هذه القضايا مجتمعة جعلت من «غوزناك» شركة

محاصرة دولياً، ترتبط في الأذهان بملفات التلاعب النقدي وخدمة أنظمة خاضعة للعقوبات.

الموقف الرسمي السوري وتداعيات التعاون

أعاد تقرير "رويترز" وتصريحات منسوبة لمستشار في وزارة الاقتصاد السورية عبر قناة الحدث فتح ملف تغيير العملة السورية إلى واجهة النقاش العام، خاصة بعد الإشارة إلى شركة روسية مثيرة للجدل يُزعم أنها ستتولى الطباعة.

وزارة الاقتصاد أوضحت في تواصلها مع منصة "تأكد" أنها لا تملك مستشارين، وأن موضوع العملة يدخل ضمن اختصاص وزارة المالية، في المقابل، لم يرد المكتب الإعلامي لوزارة المالية على استفسارات المنصة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وتزداد خطورة الملف مع ورود اسم شركة "غوزناك" الخاضعة لعقوبات أميركية وأوروبية وبريطانية، ففي الولايات المتحدة، إدراج الشركة على قوائم وزارة الخزانة يعني أن أي تعامل معها يعرّض البنوك والشركات لمخاطر العقوبات الثانوية وتجميد الأصول، أما في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فالقوانين تحظر "إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية" للكيانات المدرجة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

هذا يعني أن طباعة العملة السورية الجديدة عبر "غوزناك" قد يجعلها عرضة للتشكيك منذ البداية، ويثير تساؤلات حول مدى قبولها في التعاملات الخارجية، فضلاً عن احتمال انعكاس ذلك على ثقة المواطنين بها محلياً، ما قد يزيد من نشاط السوق السوداء ويعقّد جهود ضبط المضاربات.

المصدر: منصة تأكد، https://ecoworld-sy.com/?p=361447

21 - إصلاح نقدي أم مجازفة إقتصادية؟ تغيير العملة السورية يفتح الجدل حول غوزناك

رافي برازي، نشر 5:54 , 2025-08-22 :م تعديل: 2025-08-27 , 2:08 م

يشهد الملف الاقتصادي في سوريا تطوراً لافتاً بعد الكشف عن خطط حكومية لتغيير العملة المحلية عبر حذف صفرين وطرح أوراق نقدية جديدة. الخطوة، التي تناولتها وكالة رويترز وأكّدتها تصريحات لمسؤولين عبر قناة الحدث، تهدف إلى ضبط السيولة وكبح المضاربات، لكنها سرعان ما أثارت جدلًا واسعًا بسبب هوية الشركة الروسية التي ستتولى عملية الطباعة. وفي هذا التقرير نسلّط الضوء على ما نُشر حول القرار، وعلى الجدل المرتبط بالشركة الروسية، إضافة إلى التداعيات الاقتصادية المحتملة لهذه الخطوة.

تغيير العملة السورية

نشرت وكالة رويترز في 22 آب/أغسطس 2025 تقريراً موسّعاً كشفت فيه أن الحكومة السورية تستعد لإجراء تغيير في عملتها الوطنية من خلال حذف صفرين من الليرة وطرح أوراق نقدية جديدة ابتداءً من كانون الأول/ديسمبر المقبل. وأوضح التقرير، استنادًا إلى وثائق ومصادر مطلعة، أن الخطة تتضمن فترة انتقالية تمتد حتى نهاية عام 2026 يُسمح خلالها بتداول العملة القديمة والجديدة معًا، في محاولة لتفادي إرباك التعاملات اليومية. وأضافت الوكالة أن هذا التغيير يهدف بالدرجة الأولى إلى تعزيز الثقة بالعملة المحلية وكبح المضاربات التي تضخمت في السنوات الأخيرة، وسط تقديرات بوجود عشرات التريليونات من الليرات المتداولة خارج النظام المصرفي الرسمي.

وفي السياق نفسه، نقلت قناة الحدث عن مستشار في وزارة الاقتصاد السورية تأكيده أن العملة الورقية الجديدة ستطرح في كانون الأول/ديسمبر المقبل، مبينًا أن شركة روسية ستتولى عملية الطباعة، لكنه لم يذكر اسمها. المستشار شدّد على أن الهدف الأساسي من التغيير هو وقف المضاربات المالية وإعادة ضبط حركة السيولة بما ينسجم مع خطة أوسع لإدارة السوق. غير أن الفارق بين ما ورد في تقرير رويترز وما جاء في تصريحات المستشار يكمن في هوية الشركة، إذ أوردت الوكالة اسمها صراحة بينما لم يُشر إليها في حديث الحدث، الأمر الذي فتح الباب واسعًا أمام نقاش وجدل في الأوساط الاقتصادية والإعلامية حول طبيعة هذا التعاقد وأبعاده المستقبلية.

تاريخ العلاقة بين «غوزناك» والنظام السوري

بدأت علاقة النظام المخلوع بشركة غوزناك الروسية في عام 2012، عندما فرضت أوروبا والولايات المتحدة عقوبات واسعة منعته من التعاقد مع الشركات الغربية المتخصصة بطباعة العملة. ومع اشتداد الأزمة الاقتصادية آنذاك وتراجع السيولة النقدية في الأسواق، لجأ النظام إلى موسكو لتأمين أوراق نقدية جديدة بعيدًا عن القيود الغربية، في خطوة عكست عمق الارتهان لروسيا في واحد من أكثر الملفات الاقتصادية حساسية.

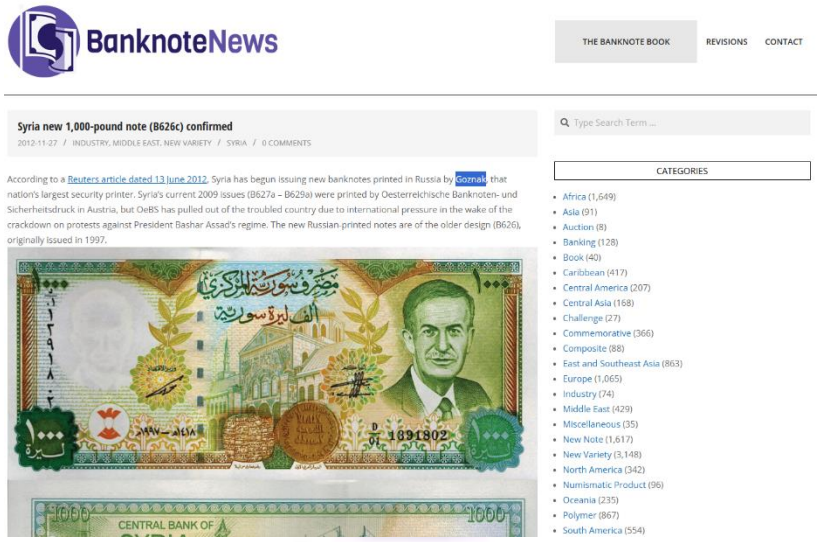

وتشير تقارير متعددة إلى أن عملية الطباعة جرت عبر غوزناك، التي أرسلت شحنات كبيرة من الأوراق النقدية السورية إلى دمشق لدعم السوق المحلي ومنع الانهيار الكامل للتداول. هذا التعاون رسّخ تبعية النظام المخلوع للجانب الروسي، وربط استمرارية التداول النقدي بقدرة الشركة الروسية على توفير بدائل خارج إطار الرقابة والعقوبات الدولية، ما جعل من ملف العملة أداة إضافية بيد موسكو لتعزيز نفوذها السياسي والاقتصادي في سوريا.

العقوبات الغربية على «غوزناك»

فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة سلسلة من العقوبات على شركة «غوزناك» الروسية، التي تُعد الذراع الرسمي لموسكو في طباعة

الأوراق النقدية والوثائق السيادية. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2022، أدرجها الاتحاد الأوروبي على قائمة العقوبات بسبب دورها في طباعة جوازات سفر وبطاقات لمناطق أوكرانية أعلنت روسيا ضمّها بشكل أحادي، وهو ما اعتُبر مساهمة مباشرة في تكريس الاحتلال الروسي لتلك الأراضي. وفي الشهر نفسه، لحقت بها بريطانيا عبر عقوبات مشابهة شملت قيودًا على التعاملات المالية والتجارية مع الشركة.

- Ivan Kusov: the Minister of Education and Science of the so-called Luhansk People's Republic and tasked with "helping our educational institutions to seamlessly blend in the educational system of Russia" by Pasechnik - leader of the LPR
- Yevhen Balytskyi: the Russian installed head of the so-called Government in Zaporizhzhia, who has been supporting the Russian invasion since March through public statements of support. In August, Balytskyi reportedly signed a decree to allow a referendum on Zaporizhzhia joining the Russian Federation
- Evgeniy Solntsev: the Deputy Chairman of the so-called Donetsk People's Republic

IMA Consulting, branded 'Putin's favourite PR agency' has also been sanctioned. IMA has reportedly been awarded the contract to manage the public campaigns for these sham referendums – both to support their implementation within the four temporarily controlled territories and spin their false legitimacy back in Russia.

Goznak, a security documents company known for its monopoly on the production of 'tens of millions' of state documents including expedited passports in the temporarily controlled territories, has also been sanctioned.

Putin continues to rely on his cabal of oligarchs and selected elites in order to fund his war. Other high net-worth individuals have also been carrying on business in sectors of strategic significance to the Government of Russia while it has destabilised Ukraine. Today a further 3 individuals, oligarchs and high net-worth individuals alike, with a combined global net worth estimated at £6.3 billion, have also been sanctioned for supporting or obtaining benefit from the Government of Russia and operating in sectors of strategic significance. These include:

- God Nisanov and Zarakh Iliev: known as the 'Kings of Russian real estate', and with a joint global net worth of £2 billion, the pair own and control the Kievskaya Ploshchad Group, a major construction company operating across Russia
- Iskander Makhmudov: President and founder of Ural Mining and

Entities

	Name	Identifying information	Statement of Reasons	Date of listing
112.	JSC Goznak (Russian: АО «Гознак»)	Address: 17 Mytnaya Street, Moscow, Russian Federation Type of entity: Joint Stock Company Place of registration: Russian Federation Registration number: TIN 7813252159 Principal place of business: Moscow, Russian Federation Other associated entities: Government of the Russian Federation	Russian state-owned joint-stock company responsible for the manufacturing of security products including banknotes, coins, stamps, identity cards, secure documents, state orders and medals. As such, JSC Goznak is responsible for printing all Russian passports, including passports distributed in the occupied regions of Ukraine, including the Donbas, as well as military documents for Russia's Defense Sector. The distribution of passports plays an important role in Russia's attempt to "russify" and destabilize Ukraine. JSC Goznak is therefore responsible for supporting, materially or financially, actions, which undermine or threaten the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine.	6.10.2022
113.	OJSC V.A. Degtyarev Plant (Russian: ОАО «Завод имени В.А. Дегтярева») alias Degtyarev Plant (Russian: «Завод имени Дегтярева») alias ZiD (Russian: «ЗиД»)	Address: 4 Truda st., Kovrov 601900 Vladimir region, Russian Federation Telephone: +8 (49232) 9-12-09 Website: www.zid.ru Email: zid@zid.ru Associated individuals: Aleksander Vladimirovich Tmenov	A defense company which provides weapons to the Russian Armed Forces. It manufactured Igla MANPADS, 9M119M "Refleks" and 9M120 "Ataka" missiles and 3UBK20 missile launchers that were used by the Russian Armed Forces during Russia's war of aggression against Ukraine. Degtyarev Plant is therefore responsible for supporting, materially or financially, actions which undermined or threatened the territorial integrity, sovereignty and independence of Ukraine.	6.10.2022
114.	MKB "Fakel" named after P.D. Grushin	Address: Khimki, Akademika Grushina 33, 141401	A Russian defense company which designed the S-300, S-400 and	6.10.2022

أما العقوبات الأشد فكانت من الولايات المتحدة في حزيران/يونيو 2024، حين أدرجت وزارة الخزانة الأميركية «غوزناك» على قائمة العقوبات بعد اتهامها بطباعة أكثر من مليار دولار من العملة الليبية لصالح حكومة خليفة حفتر في شرق ليبيا الغير معترف بها دوليًا. واشنطن وصفت تلك الخطوة بأنها تقويض مباشر لجهود الاستقرار في ليبيا ومساهمة في إغراق السوق بعملات غير مصرح بها، ما أدى إلى تفاقم الانقسام النقدي وإضعاف الدينار الليبي. هذه القضايا، مجتمعة، جعلت من «غوزناك» شركة محاصرة دوليًا، ترتبط في الأذهان بملفات التلاعب النقدي وخدمة أنظمة خاضعة للعقوبات.

DEPARTMENT OF THE TREASURY
WASHINGTON, D.C.

OFFICE OF FOREIGN ASSETS CONTROL

Russian Harmful Foreign Activities Sanctions Regulations
31 CFR part 587

GENERAL LICENSE NO. 98

Authorizing the Wind Down of Transactions Involving Certain Entities Blocked on June 12, 2024

(a) Except as provided in paragraph (b) of this general license, all transactions prohibited by Executive Order (E.O.) 14024 that are ordinarily incident and necessary to the wind down of any transaction involving one or more of the following blocked entities are authorized through 12:01 a.m. eastern daylight time, July 27, 2024, provided that any payment to a blocked person is made into a blocked account in accordance with the Russian Harmful Foreign Activities Sanctions Regulations, 31 CFR part 587 (RuHSR):

(1) Aviatech FZC

(2) Beijing Deepcool Industries Co., Ltd.

(3) Guangdong Pratic CNC Technology Co., Ltd.

(4) Joint Stock Company Uralredmet

(5) Joint Stock Company Goznak

(6) Limited Liability Company Elga Stroy Mining Services

(7) Limited Liability Company Elgaugol

(8) Limited Liability Company Management Company Elga

(9) Limited Liability Company Koulstar

OFAC
Office of Foreign Assets Control

Sanctions List Search

Specially Designated Nationals and Blocked Persons list ("SDN List") and all other sanctions lists administered by OFAC, including the Foreign Sanctions Evaders List, the Non-SDN Iran Sanctions Act List, the Sectoral Sanctions Identifications List, the List of Foreign Financial Institutions Subject to Correspondent Account or Payable-Through Account Sanctions and the Non-SDN Palestinian Legislative Council List. Given the number of lists that now reside in the Sanctions List Search tool, it is strongly recommended that users pay close attention to the program codes associated with each returned record. These program codes indicate how a true hit on a returned value should be treated. The Sanctions List Search tool uses approximate string matching to identify possible matches between word or character strings as entered into Sanctions List Search, and any name or name component as it appears on the SDN List and/or the various other sanctions lists. Sanctions List Search has a slider-bar that may be used to set a threshold (i.e., a confidence rating) for the closeness of any potential match returned as a result of a user's search. Sanctions List Search will detect certain misspellings or other incorrectly entered text, and will return near, or proximate, matches, based on the confidence rating set by the user via the slider-bar. OFAC does not provide recommendations with regard to the appropriateness of any specific confidence rating. Sanctions List Search is one tool offered to assist users in utilizing the SDN List and/or the various other sanctions lists; use of Sanctions List Search is not a substitute for undertaking appropriate due diligence. The use of Sanctions List Search does not limit any criminal or civil liability for any act undertaken as a result of, or in reliance on, such use.

Download the SDN List | Sanctions List Search: Rules for use | Visit The OFAC Website
Download the Consolidated Non-SDN List | Program Code Key

Details:

Type:	Entity	**List:**	SDN
Entity Name:	JOINT STOCK COMPANY GOZNAK	**Program:**	RUSSIA-EO14024
		Remarks:	

Identifications:

Type	ID#	Country	Issue Date	Expire Date
Registration Number	1167847225281	Russia		
Tax ID No.	7813252159	Russia		
Secondary sanctions risk:	See Section 11 of Executive Order 14024.			
Target Type	State-Owned Enterprise			

Addresses:

Address	City	State/Province	Postal Code	Country
D. 3 Litera G Ter. Petropavlovskaya Krepost	Saint Petersburg		197046	Russia

Back

SDN List last updated on: 8/21/2025 12:31:01 PM
Non-SDN List last updated on: 6/30/2025 4:48:36 PM

الموقف الرسمي السوري وتداعيات التعاون

أعاد تقرير رويترز وتصريحات منسوبة لمستشار في وزارة الاقتصاد السورية عبر قناة الحدث فتح ملف تغيير العملة السورية إلى واجهة النقاش العام، خاصة بعد الإشارة إلى شركة روسية مثيرة للجدل يُزعم أنها ستتولى الطباعة. وزارة الاقتصاد أوضحت في تواصلها مع منصة "تأكد" أنها لا تملك مستشارين، وأن موضوع العملة يدخل ضمن اختصاص وزارة المالية. في المقابل، لم يرد المكتب الإعلامي لوزارة المالية على استفسارات المنصة حتى لحظة إعداد هذا التقرير.

وتزداد خطورة الملف مع ورود اسم شركة "غوزناك"، الخاضعة لعقوبات أميركية وأوروبية وبريطانية. ففي الولايات المتحدة، إدراج الشركة على قوائم وزارة الخزانة يعني أن أي تعامل معها يعرّض البنوك والشركات لمخاطر العقوبات الثانوية وتجميد الأصول. أما في الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، فالقوانين تحظر "إتاحة الأموال أو الموارد الاقتصادية" للكيانات المدرجة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

هذا يعني أن طباعة العملة السورية الجديدة عبر "غوزناك" قد يجعلها عرضة للتشكيك منذ البداية، ويثير تساؤلات حول مدى قبولها في التعاملات الخارجية، فضلًا عن احتمال انعكاس ذلك على ثقة المواطنين بها محليًا، ما قد يزيد من نشاط السوق السوداء ويعقّد جهود ضبط المضاربات.

https://verify-sy.com/ar/factcheck/2508221951

انتهى التقرير

The report ended

Raport się zakończył

***

الدكتور مصطفى العبد الله الكفري تقارير

M E A K–Weekly Economic Report	م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي
Prof. Dr. Moustafa El–Abdallah Al Kafry	الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

تحية طيبة، أرسل لكم بحليته الجديدة

م ع ك التقرير الاقتصادي الأسبوعي رقم 2025/543

قضايا الاقتصاد السوري – تغيير العملة

إعداد الأستاذ الدكتور مصطفى العبد الله الكفري

الأحد 14 أيلول، 14 September 2025

التقرير حصيلة متابعة للإعلام الاقتصادي والشبكة العنكبوتية. يتم تقديمه للأكاديميين والاقتصاديين وأصحاب القرار والمتابعين لتسهيل الوصول إلى المعلومة الاقتصادية.

ربما تحتاج بعض المعلومات والبيانات الواردة في التقرير إلى تدقيق من قبل خبير أو مختص، حيث قد لا تكون موثوقة بما يكفي من مصدرها. يُرجى المساعدة في التحقق من هذه المعلومات وذكر المصدر لضمان الموثوقية. يُعفى المؤلف من المسؤولية عن أي معلومة غير صحيحة أو غير دقيقة واردة في التقرير، حيث يكون المصدر المثبت في أسفل كل مادة هو المسؤول .أرجو أن يكون التقرير مفيداً.

ملاحظة :يرجى إبلاغي في حالة عدم رغبتك في استمرار تلقي التقرير حتى يتم حذف اسمك من قائمة البريدية. شكراً.

رابط تحميل التقرير:

M E A K Weekly Economic Report No. 543,

Syrian Economic Issues - Currency Exchange

Prepared by Prof. Dr. Moustafa El-Abdallah Al Kafry

This report is the result of monitoring economic media and the internet. It is provided to academics, economists, decision-makers, and followers to facilitate access to economic information.

Some of the information and data in the report may require verification by an expert or specialist, as it may not be sufficiently reliable. Please assist in verifying this information and citing the source to ensure reliability. The author absolves themselves of responsibility for any inaccurate or misleading information in the report, as the source cited at the bottom of each article is responsible.

Note: Please inform me if you do not wish to continue receiving the report so that your name can be removed from the mailing list. Thank you.

I hope you find the report useful.

Download link for the report: http: